الفصل الخامس:

السياق التاريخي لتدوين السنَّة الأحاديث

مقدمة

إنَّ فَهْمَ السياق التاريخي الذي جرت فيه عمليَّة تدوين السنَّة (الأحاديث) يُعِينُنَا على فهم كثير من العلل البِنْيَوِيَّةِ التي يعاني منها تُرَاثُنَا الروائي، وانعكاس ذلك على صياغة عقلية المسلم.

العرب أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لم يَسْبِقْ لها أن عرفت نبيًا رسولاً منها قبل محمد ابن عبد الله ﷺ، وعاش ﷺ فيهم ثلاثة وعشرين عامًا، يتنزل الوحي عليه، فيعيش كل من حوله في أجواء نفسيَّة وعقليَّة عالية؛ إذ يشاهد آثار الوحي، ويقرأ آياته، ويحس بكل جوانحه وجوارحه بأنوار الوحي من حوله وهو يهبط ويرتفع طيلة الأعوام الطويلة، وذلك الإلِفِ والعادة تَحَوَّلا إلى ما يشبه المُسَلَّمَةَ، ولذلك فإنَّ اضطراب رجل مثل عمر بن الخطاب ﷺ بحيث ينفي وفاة النبي ﷺ، ويبادر إلى القول بأنَّه غاب غياب موسى، أو ارتفع ارتفاع عيسى، لأنَّ أولئك الرسل سلفه وأصله الذي يقاس عليه. فبالرغم من الإيمان العميق بِبَشَرِيَّتِهِ ﷺ ولكن لم يكن سهلاً على أحد أن يصدق بسهولة وفاته ﷺ، خاصَّة وقد خالط حُبُّهُ ﷺ القُلُوبَ وَالمَشَاعِرَ وَالنُّفُوسَ، وكان حُبُّهُ أَهَمَّ مظهر من مظاهر الإيمان، وأهم آليَّةً من آليَّات التَّأَسِّي والاتِّبَاعِ فلا غَرَابَةَ أن تجد ذلك الإنكار لوفاته يتحول إلى دافع يقود إلى تكوين طوائف ثلاثة:

فالطائفة الأولى: وَهُمْ السِّيَاسِيُّونَ الَّذِينَ حاولوا أن يُعَبِّرُوا عن تَشَبُّثِهِمْ في حُبِّهِمْ له ﷺ بأن تقوم خِلافَةٌ له على مِنْهَاجِ نُبُوَّتِهِ، تتمثَّل خُطَى النبوَّة في كل تصرُّف وحركة وَسَكَنَة، ومن ثمّ فإنَّها بذلك تجسد سيرته وسياساته وسنَّته، لتشعر نفسها وتُشْعِرَ الآخرين بأنَّه ﷺ موجود بينهم لم يَغِبْ، وإذا غاب شخصه عن الأنظار فإنَّه لم يَغِبْ عن العقول والقلوب والألسنَّة والمجتمع

والسياسات. ولعل خير مثال على ذلك ما فعله أبو بكر الصديق ﷺ عندما واجه فوضى الردة التي حدثت عقب وفاة النبي ﷺ بحسم وقوة لم تعهد منه من قبل بهذه الصورة؛ ليقطع الطريق على من يريد التفرقة بين فترة ما قبل وفاة النبي ﷺ وما بعدها من حيث طريقته في تنظيم المجتمع كله، وسياساته الداخليَّة والخارجيَّة، وأمضى الصديق كل ما فعله النبي ﷺ أو أوصى به، وكأنَّ شيئًا لم يكن.

وفريق آخر من السياسيين لم يقتصروا على ذلك فحسب؛ بل ضموا إليه ضرورة انتقال سلطاته إلى الأئمة من آل بيته ومن ثمّ يكون الحضور النبويّ في حياة الأمَّة أَكْثَرَ تَجَسُّدًا.

أمَّا الطائفة الثانية: فهم أولئك المُتَصَوِّفَةُ والزُّهَّادُ الذين رأوا أن تستمر النبوَّة في شَكْلِ وِلايَة، فَالوَلِيُّ خَلِيفَةُ النبي ﷺ والوَلايَةُ شكل آخَرُ للنبوة، وتحلُّ الكرامة محملَّ المعجزة، ويكون لِلزُّهْدِ مَصْدَرَانِ: الكتاب الكريم الذي لم يترك في طريق الروح وبنائها سبيلاً إلا أوضحه، فَزَهَّدَ في الحلال وَمَنَعَ الحرام. وجاءت الحياة والممارسة النبويَّة؛ لتقديم السبيل العمليّ لكيفيَّة ممارسة الزهد والتصوف، وهؤلاء الزهاد كما كانوا يلقبون في القرن الأول والثاني للهجرة مقابل نظام القراء تَشَبَّثُوا بكثير من الممارسات النَّبَوِيَّة، وتَدَاوَلُوا مجموعة كبيرة من الأحاديث وعدّوا الحياة النبويَّة أقوى وأوضح في بيان طريق الزهد من القرآن. ولقد حاولوا من خلال حبهم لرسول الله ﷺ أن يجعلوه مجسدًا بينهم لا يفارق حَلقَاتِهِمْ، فَتَغَنَّوْا به في أشعارهم وفي نثرهم، وعبَّروا عن أحاسيسهم ومشاعرهم بأساليب مختلفة، وسَوَّغُوا لأنفسهم أن يضعوا على لسانه ﷺ دون تردد ما يرونه مُحَقِّقًا لأهدافهم وقد ينسبون له أقوالاً لا إسناد لها بِحُجَّةِ مُكَاشَفَتِهِ ﷺ لهم، وفسروا آيات من القرآن بما ينسجم وتصوراتهم فإذا قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾﴾ (الشعراء: ٢١٨-٢١٩) قالوا: نعم،

إنَّ الحقيقة المحمديَّة بيننا وتتقلب في حَلقَاتِ ذِكْرنَا وبعض هؤلاء الزهاد ربما عدّوا الحقيقة المحمديَّة مما ينقل، وقد تَحِلُّ الحَقِيقَةُ المُحَمَّدِيَّةُ في بعضهم عند بلوغهم درجة الفناء في حبه ﷺ، وقد يتكلم الكلام وينسبه إليه على أساس اتحاده بـ"الحقيقة المُحَمَّدِيَّةِ"، فوضعوا من الأحاديث شيئاً كثيراً مضافًا إلى تلك الأحاديث التي صحت عنه عند أهل الحديث.

لقد صوروه ﷺ بالإنسان الكامل أو النموذج الأعلى للطبيعة الإنسانيَّة المتفوق على نموذج الطبيعة الناريَّة إبليس، ونموذج الطبيعة الملائكيَّة جبريل، وأخذوا يفسرون حياة الصحابة ﷺ بطريقتهم، فالشيخان من بعده شيخا الزهاد. والقراء وأهل الصُّفَّةِ ما كانوا إلا النماذج الأولى لِلمُنْقَطِعِينَ في عهده ﷺ وعهد الشيخين -رضي الله عنهما-، فَسَّرُوا ذلك -كُلَّهُ- تَفْسِيرًا صوفيًا يتناسب واتجاهات التصوف والزهد في تلك المرحلة، ويمكن القول دون مبالغة: إنَّ التصوف قد أَوْجَدَ سنَّة وطريقة موازية لما عرف بالسنَّة التشريعيَّة.

أما الطائفة الثالثة: فقد كانوا يتمثلون بمن عُرِفُوا فيما بعد بالعلماء سواءً أكانوا مُتَكَلِّمِينَ أو فقهاء أو أصوليين أو مُحَدِّثِينَ. وهؤلاء لم يكونوا يَقِلُّونَ حرصًا عن الطائفتين الأُولَيَيْنِ، وعلى أيدي هذه الطائفة والتي سبقتها تغيَّر معنى السنَّة، فلم يقف على اتباع القرآن وتطبيقه واقعًا في حياة الناس ومن ثمّ لا تطلب إلا عند ذلك؛ ولكنَّه تطور ليصبح كل كلمة ذكر أنَّها خرجت من فم الرسول ﷺ أو فعل صدر منه، ثم زادوا على ذلك كل قول أو فعل وقع من آخرين في حياته ولم ينكره، وعدّوا أنَّ ذلك إقرارًا منه ﷺ، واعترافًا من المعصوم بصحته فكأنَّه صدر منه، بل حتى سكوت النبي وهمُّه ضمها المحدثون إلى اهتماماتهم ووضعوا لها درجات ومستويات.

وهكذا أفنى هؤلاء العلماء أعمارهم في البحث والتنقيب عن كل كلمة تلفظ بها الرسول لتسجيلها، وكان بعض الصحابة الذين لم يقدر لهم أن يعايشوا رسول الله ﷺ ويصحبوه لفترات طويلة، لِصِغَرِ سنهم أو لِحَدَاثَةِ إسلامهم لا

يَقْنَعُونَ بما سمعوه منه أو رأوه، بل أخذوا يسألون غيرهم عن كل ما يتصل به ﷺ حتى في أخص خصائصه. وعندما تفرق الصحابة في الأمصار عكف المحدثون على السفر والرحلة في طلب الحديث، لتمضي عمليَّة الجمع والتسجيل للحديث؛ ونتيجة لذلك لم تعد "السنَّة" تطلب بوصفها بيانًا وتطبيقًا للقرآن، بل لقد أصبحت تُطْلَبُ لذاتها، لأنَّها من عند الرسول. ووُجِدَ تَشْرِيعٌ سُنِّيٌّ بِجَانِبِ التشريع القرآني، فما لم يفعله الرسول تِبْيَانًا للقرآن فإنَّه قام به قُرْبَى إلى الله، ومن هذه القربات ظهرت "سنن مؤكدة" أصبحت أقرب إلى الفروض، بحيث تحدث الفقهاء عن جواز قتال من يدع ركعتي الفجر أو ركعة الوتر وهما من السنن المؤكدة.

وبهذه الصورة أصبحت السنَّة نوعًا من التَّقْنِينِ الذَّاتِيِّ الذي لا يُفْلِتُ صَغِيرَةً ولا كبيرة، ويفرض نفسه بحكم التَّأَسِّي بالنبي، ووجوب الطاعة له، وأصبح الرسول ﷺ هو الوحيد بين البشر كافَّة الذي عدّت سَكَنَاتُهُ وحركاته، وأقواله وأفعاله -سواء أكانت بين خاصَّة أهله أو عامَّة الأمَّة- قانونًا يُطَبَّقُ ويُتَّبَعُ بكل حب ودقة وتقدير سواء أكان بيانًا للقرآن المجيد وتطبيقًا له، أم هو سنَّة مستقلة، وسواء اقترنت بما ينبه إلى فعلها بصفة النبوة أم بالصفة البشريَّة.

أولاً: تدوين السنة وأثر الثقافة اليهودية واليونانية

كانت البشائر التي وردت في التوراة والإنجيل بخاتم النبيين، وموقع ظهوره وبعثته قد وردت في التوراة والإنجيل، فشكلت دافعًا أساسيًا لبني إسرائيل للهجرة والتَّوَافُدِ إلى الجزيرة العربية من بلاد الشام، واليمن، وغيرها قبل مَبْعَثِ النبي ﷺ بحوالي سبعة قرون، وخلال هذه القرون اختلط اليهود بالعرب، وأصهرت إلى قبائلهم، وانضمت إليها، وتداخلت فيها.

وقد رُوِيَ عن عرب المدينة أنهم كانوا يستأجرون مُرْضِعَاتٍ يهوديات لِإِرْضَاعِ أولادهم، وأن بعض من رضعوا من يهوديات اعتنقوا الديانة اليهودية. وعندما أجلى النبي ﷺ يهود بني النضير عن المدينة لحق بهم

بعض الأوس، ممن رضعوا من يهوديات، فأراد الأنصار إكراههم على ترك اليهودية، ومنعهم من الهجرة. فنزلت الآية: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ ﴾ (البقرة: ٢٥٦).[1] حتى صارت ثقافة مكة والمدينة والجزيرة العربية بصفة عامة الثقافة الشفوية هي الثقافة التي تحملها يَهُودُ، التي اختلطت بالأعراف العربية والثقافة العربية، وامتزجت بها امتزاج الخمر بالماء، حتى صار من الصعب الفصل بين ما هو عربي جاهلي وما هو يهودي أو نصراني بصفة عامة، والسبب في ذلك -كما يقول ابن خلدون-: "إن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت عليهم البَدَاوَةُ والأُمِّيَّةُ. فإذا تَشَوَّفُوا إلى معرفة شيء مما تَتَشَوَّفُ إليه النُّفُوسُ البَشَرِيَّةُ في أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تَبِعَ دِينَهُمْ مِنَ النَّصَارَى. وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب، ومعظمهم من حِمْيَرَ الذين أخذوا بدين اليهودية، فلما أسلموا بَقُوا على ما كان عندهم، مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاطون لها، مثل أخبار بَدْءِ الخَلِيقَةِ وما يرجع إلى الحَدَثَانِ والملاحم وأمثال ذلك. وهؤلاء مثل كعب الأحبار ووهب بن مُنَبِّهٍ وعبد الله بن سَلامٍ وأمثالهم."[2]

ولم تكن هذه الثقافة مُدَوَّنَةً، بل كانت ثقافة شفوية فإذا كان لها أصول، فإن أصولها لدى اليهود وليست لدى العرب. ومصادر هذه الثقافة الشفوية كانت الفكر البابلي، الذي تأثر به واقتبسه أحبار اليهود الذين عاشوا فترة السبي البابلي، تلك الفترة التي شهدت إضافة لذلك إعادة كتابة التوراة من رؤوس وصدور

(١) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، مرجع سابق، ج٥، ص٤١١. وانظر أيضا:
- فوزي، إبراهيم. **تدوين السنة**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط٢، ١٩٩٥م، ص٣٣٨.

(٢) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مرجع سابق، ص٤٣٩.

أحبار اليهود من بقايا السيوف والسبي، وكذلك "المشناة"[1] و"التلمود".[2]

ويبدو أن الوجود اليهودي بين مكة والمدينة في خيبر وفي المدينة وما حولها؛ كان أكبر بكثير من ذلك الوجود بمكة المكرمة بوصف أن البشائر قد أشارت إلى أرض هجرته ﷺ وكأنهم كانوا أميل إلى الاشتغال بالزراعة في تلك المرحلة.[3] ولذلك فحين ابتعث رسول الله ﷺ، وبدأ القرآن ينزل عليه حاول عليه الصلاة والسلام تبعًا لهداية القرآن الكريم أن ينبه اليهود والنصارى إلى

---

(١) "مشناه" كلمة عبرية مشتقة من الفعل العبري "شنَّاه" ومعناه "يُثنِّي" أو "يكرر". ولكن، تحت تأثير الفعل الآرامي "تانا"، صار معناها "يدرس"، ثم أصبحت الكلمة تشير بشكل محدد إلى دراسة الشريعة الشفوية، وخصوصا حفظها وتكرارها وتلخيصها. والمشناه مجموعة موسوعية من الشروح والتفاسير تتناول أسفار العهد القديم، وتتضمن مجموعة من الشرائع اليهودية التي وضعها معلمو المشناه تنائيم على مدى ستة أجيال ١٠-٢٢٠.
وتُعَدُّ المشناه مصدرا من المصادر الأساسية للشريعة، وتأتي في المقام الثاني بعد العهد القديم الذي يطلق عليه لفظ "مقرا" من "قرأ" على أساس أن العهد القديم هو الشريعة المكتوبة التي تُقرأ. أما المشناه، فهي الشريعة الشفوية، أو التثنية الشفوية، التي تتناقلها الألسن، فإذن هي تكرار شفوي لشريعة موسى مع توضيح وتفسير ما التبس منها. انظر:
- المسيري، عبد الوهاب. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣م، ج٥، ص١٤٣-١٤٤.

(٢) "التلمود" كلمة مشتقة من الجذر العبري "لامد" الذي يعني الدراسة والتعلم كما في عبارة "تلمود توراة"؛ أي "دراسة الشريعة". ويعود كل من كلمة "تلمود" العبرية وكلمة "تلميذ" العربية إلى أصل سامي واحد. والتلمود من أهم الكتب الدينية عند اليهود، وهو الثمرة الأساسية للشريعة الشفوية؛ أي تفسير الحاخامات للشريعة المكتوبة (التوراة). ويخلع التلمود القداسة على نفسه على أساس أن كلمات علماء التلمود كان يوحي بها الروح القدس نفسه روح هقودش انطلاقاً من أن الشريعة الشفوية مساوية في المنزلة للشريعة المكتوبة. والتلمود مُصنَّف للأحكام الشرعية أو مجموعة القوانين الفقهية اليهودية، وسجل للمناقشات التي دارت في الحلقات التلمودية الفقهية اليهودية حول المواضيع القانونية هالاخاه والوعظية أجاداه، وقد أصبح التلمود مرادفًا للتعليم القائم على أساس الشريعة الشفوية السماعية، ومن هنا، يطلق المسعودي المؤرخ العربي الإسلامي على سعيد بن يوسف اسم "السمعاتي" مقابل "القرائي" أو من يرفض التراث السماعي ويحصر اهتمامه في قراءة التوراة المكتوبة. انظر:
- المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مرجع سابق، ج٥، ص١٢٥.

(٣) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج١٠، ص١٩٢.

الأرضية المشتركة بينهم وبين الإسلام، وأنه جاء مصدقًا لما بين يديه ومهيمنا عليه، وأنه امتداد لرسالة إبراهيم أبي الأنبياء الذي لم يكن يهوديًا ولا نصرانيًا، ولكن كان حنيفا مسلمًا. فبعداوتهم ورفضهم وخيبة أملهم في أن يكون خاتم النبيين منهم لم يسمح ذلك كله لهم بتقبل رسول الله ﷺ والإيمان بنبوته ورسالته والانضمام إلى صفه، ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾ (البقرة: ٨٩).

وإذ كفروا بالرسول وبالكتاب، وتشبَّثوا بمعاداته عليه الصلاة والسلام، والعيش على الأمل الكاذب بأن لا يكون محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام هو النبي الخاتم؛ جعلهم ذلك يحيكون المؤامرات والدسائس، ويمولون الحملات العسكرية للمشركين لمقاتلة الرسول ﷺ، ويمدون المشركين بالمال والسلاح. كما عمدوا إلى إثارة الفتن والشغب ووضع الأحاديث والتحالف مع الكفار والمنافقين وسائر الأعداء، والإنسان طُلَعَةٌ بِطَبْعِهِ، إذا فُتحَ عليه بَابٌ من المعرفة لم يكتف بما فُتحَ له، بل يحاول أن يذهب إلى أبعد من ذلك، فيبحث في التفاصيل، ويتشوف إلى المزيد، فكان ذلك أيضا من المداخل التي فتحت الباب أمام الخوض في ما لا فائدة منه. يقول أبو هريرة: "كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال النبي ﷺ: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم."[1]

ولم تكن هناك معارضة من جانب المسلمين إلا في عصر متأخر، فقد كانت التوراة في عصر النبي ﷺ وعصر الصحابة والتابعين وما بعدهم مكتوبة بالعبرية، ولم يكن المسلمون يعلمون شيئا عن محتواها إلى أن ترجمت إلى العربية لأول مرة في عهد هارون الرشيد، لكن الثقافة الشفوية كانت سائدة ومنتشرة يتداولها اليهود ويشيعونها بين العرب، وكثير مما نقل من هذه الثقافة كان لإشباع الرغبة الطبيعية في البحث عن التفاصيل والاستغراق في الجزئيات حتى كان بعضهم

(١) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب التفسير، باب: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ (البقرة: ١٣٦)، حديث ٤٤٨٥، ص٨٤٨.

كلما تلا رسول الله ﷺ شيئا مما أُوحِيَ إليه من القرآن ساءل أصدقاءه أو جيرانه من يهود عما قد يكون مشابهاً، ولو بوجه من وجوه الشبه في المعنى أو في الموضوع، لما أُنْزِلَ على رسول الله ﷺ؛ لإشباع الرغبة في التفاصيل أو المقاربة أو ما شابه ذلك. وقد روى الإمام مسلم في كتاب التمييز: قال: "حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ثنا مروان الدمشقي، عن الليث بن سعد، حدثني بكير بن الأشج، قال: قال لنا بسر بن سعيد: اتقوا الله، وتحفظوا من الحديث فوالله لقد رأيتُنا نجالِس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم. فأسمعُ بعضَ من كان معنا يجعلُ حديث رسول الله ﷺ عن كعب وحديث كعب عن رسول الله ﷺ."[1] وبعد أن ترجمت التوراة إلى العربية، وتبين للعلماء الكذب والدَّسُّ في القصص الإسرائيلية. فاستطاع المسلمون تحليلها، وتبين لهم مدى التحريف الذي أدخله القَصَّاصُونَ من اليهود، فَأَلَّفَ بَعْضُ أهل العلم كُتُبًا تُحَذِّرُ المسلمين من هذه القصص مثل: "تحذير الخواص من أكاذيب القصاص" للسيوطي. وقد ذكر الجاحظ في كتاب الحيوان عن كعب الأحبار أنه قال: "مكتوب في التوراة أن حواء عوقبت بعشر خصال، كما عوقب آدم بعشر خصال". ويعلق الجاحظ على ذلك بقوله: "وأنا أظنُّ أنَّ كثيرًا مِمَّا يُحكى عن كعبٍ أنَّهُ قال: مكتوبٌ في التوراة أنَّهُ إنمَا قال: نجدُ في الكتب، وهو إنَّما يعني كتب الأنبياء، والذي يتوارثونه من كتب سليمان؛ وما في كتبهم من مثل كتب إشَعْياء وغيره، والذين يَرْوُونَ عنه في صفة عُمَرَ بن الخطاب ﷺ، وأَشْبَاهِ ذلك، فإن كانوا صَدَقُوا عليه وكان الشيخ لا يضعُ الأخبارَ فما كان وجهُ كلامه عندنا إلا على ما قُلتُ لك."[2]

وقد أُسند إلى عبد الله بن عباس رواية كثير من القصص الإسرائيلية، كما هو شائع في كتب تفسير القرآن، كتاريخ الطبري وتفسيره وغيرهما، ولكن حين تبين

---

(١) الأعظمي، محمد مصطفى. **منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه**، ويليه كتاب **التمييز للإمام مسلم بن الحجاج**، الرياض: دار الكوثر، ط٣، ١٩٩٠م، حديث رقم ١٠، ص١٧٥.

(٢) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ج٤، ص٢٠٣.

خطر هؤلاء الكِتَابِيِّينَ له؛ توقف عن الأخذ منهم، وبدأ يُحَذِّرُ الناس من شرهم. فقد روى البخاري عنه حديثا أنه كان يقول: "يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أَنْزَلَ على نبيه أحدث الأخبار بالله؟ تقرأونه ولم يُشَب، وقد حدثكم الله عن أهل الكتاب أنهم بدلوا كتاب الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا هذا من عند الله."[1] وهذا الحديث يدل على أن ما نسب إلى ابن عباس من الإسرائيليات كان مدسوسًا عليه، وليس من آرائه أو رواياته.

إذن، مهد التداخل بين ثقافة العرب الأميَّة والثقافة الكتابيَّة قبل رسالة الإسلام البيئة الثقافيَّة لتقبل تصورات وأفكار غريبة عن الإسلام، وإقحامها على فهمنا له. فبرزت فكرة الجبر وهي فكرة صريحة في غرابتها عن الإسلام ومفاهيمه، والتصاقها باليهودية التصاقا تامًا. فالإسلام لم يقرر "الحاكمية الإلهية" منطلقا من منطلقاته، بل قرر منذ البداية أنَّ الحاكمية في هذه الشريعة لله وقد جعلها للقرآن لا لسواه، وأنَّه ما دامت الحاكمية للقرآن وبقراءة بشرية، فإنَّ من غير الممكن أن يتقبل الإسلام مفهوم "الجبر الإلهي للإنسان" على الفعل؛ إذ إنَّ مفهوم الجبر يتناسب تناسبا طرديًا وعكسيًا مع الإيمان بالحاكمية الإلهية التي كانت في بني إسرائيل قبل داود وسليمان، حين كانت اليهود تؤمن بأنَّ الله تعالى هو الحاكم الفعلي للأرض المقدسة، وأنَّ أنبياءه ورسله ما هم إلا حُجَّابٌ على أبواب بَلاطِه، تَعَالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا. إذا أراد الله ﷻ أن يكلم الشعب تكلم فاستمع الأنبياء، ورفعوا أصواتهم؛ ليسمعوا الشعب وكأنهم مكبرات صوت، فساغ لهم أن يدعوا في ظل تلك الحاكمية شعب الله المختار، وأنهم أبناء الله وأحباؤه، لهم أن يطلبوا منه ما تطلب الشعوب من حكامها من توفير المياه والطعام والشراب، ووسائل الرخاء المادي، بل لا مانع أن يتطلعوا في بعض الأحيان إلى رؤية ذلك الحاكم المطلق الذي يدينون له بالولاء، فسألوا الله تعالى الماء، فقال لموسى: ﴿**ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ**

(١) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الشهادات، باب: لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، ص٥١١، حديث رقم: ٢٦٨٥.

عَيْـنًا ...﴾(البقرة: ٦٠) ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ...﴾(الأعراف: ١٦٠) طعامًا طيبًا سهلاً فَتَاقَتْ نُفُوسُهُمْ إلى البَقْلِ والثوم والعدس والبصل وهو أدنى من المن والسلوى فَارْشُدُوا إلى مصر تنبيهًا لهم على أنهم يَحِنُّونَ إلى العبودية ثَمَنًا لتلبية شهواتهم لهذا النوع من الأطعمة.

ومن هنا ساغ نَشْرُ فِكْرِ الجَبْرِ لديهم، فالله ﷻ حين أمرهم بالسجود وقال لهم: ﴿وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟﴾ (التغابن: ١٦) فقالوا: سمعنا وعصينا ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧١﴾﴾ (الأعراف: ١٧١). أما الإسلام فقائم على الاختيار التام المطلق، فالعلاقة بين الإنسان وربه علاقة قامت على عهد قديم، ثم عرض الأمانة على الإنسان فقبلها مختارا فجاء بعدها التكليف ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾(هود: ٧)، ولتحقيق المقاصد العليا التي انبثقت عن الأمانة التي قَبِلَهَا الإنسان مختارا وتَرَتَّبَ على قبولها اسْتِخْلافُهُ وَابْتِلاؤُهُ، فلا مجال لِلجَبْرِ ولا للقول به في عقيدة أو شريعة تقومان على الاختيار الإنساني المطلق، ولكن استطاعت الثقافة السائدة أن تسقط عقيدة الجبر على بعض النصوص وتجعل منها أدلة على تلك العقيدة الفاسدة الغريبة عن الإسلام.

ومن هنا أيضًا بدأت تبرز سلسلة المعضلات الكلامية من الجبر، إلى القَدَرِ،[1] إلى الحاكميَّة الإلهيَّة إلى غير ذلك. فانقسمت الأمَّة ولم تستطع أن تعيد

(١) لقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة في الكلام عن القَدَر أنه ظهر في العصور الإسلامية الأولى، ولقد جاء في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد قصة الشيخ الذي جادل الإمام علي في القَدَر... وكذلك أشار أبو زهرة إلى رسائل الجاحظ. وفي كتاب تراث الإسلام، وكتاب المخطوطات العربية للأب لويس شيخو فقد ذكر الجاحظ: "ولقد وجدنا في تاريخ بعض المسيحيين يوحنا الدمشقي الذي كان في خدمة الأمويين إلى عهد هشام بن عبد الملك ما يدل على أنه كان يعلم المسيحيين ما يجادلون به المسلمين في شأن دينهم، وقد جاء في كتاب تراث الإسلام أنه كان يقول: "إذا سألك العربي ما تقول في المسيح، فقل: ..." انظر:
- أبو زهرة، محمد. **مالك**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٥٢م، ص١٥٠-١٥١ وما بعدها.

وحدتها بالاعتصام بكتاب الله تعالى بعد أن اختلفت فيه. ولما لم تستطع الفرق الكلاميَّة الناشئة أن تعالج فرقتها واختلافها بآيات الله، بل على العكس من ذلك جعلت بعض هذه الفرق من قَدَرِيَّةٍ وَجَبْرِيَّةٍ من آيات الله أَسْلِحَةً تضرب بعضها ببعض وتَتَتَرَّسُ خلفها حتى بدأ بعضهم يُرَدِّدُونَ عن القرآن المجيد الشافي لما في الصدور، والكتاب المبين المنزل بعلم الله ﷻ القول الفصل، صارت هذه الفرق تردد: "أن القرآن حَمَّالُ أَوْجُهٍ"، وأنه قد يدل على القضية وضدها، والمسألة ونقيضها وغير ذلك من الأقوال، مثل "أن نصوصه مُتَنَاهِيَةٌ في حين أن الوقائع غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ،" حتى شككوا بقدرة القرآن الكريم على هدايتهم، ونسوا وتناسوا أن الانحراف في فهم القرآن الكريم كان في انحرافهم عن التَّشَبُّثِ به، وعدم الالتزام به كان هو السبب الأساسي وراء فرقتهم، وكان يكفي التحذير في قوله تعالى عن أمم سبقت: ﴿فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾﴾ (المائدة: ١٤)، فتلك سُنَّةٌ من سُنَنِ الله، وهي أن الأمم التي يأتيها هُدَاةٌ فتنسى أو تتناسى ما جاءها من الهُدَى، وتتمزق وتظهر بينها الاختلافات والانشقاقات والتصدع.

لقد ظل الأمر كذلك وظلت الانشطارات بين الأمة تتوالى، حتى بلغت حد التقاتل والاعتصام بالجبال والصحارى؛ لممارسة الفتن والانشغال بها.

وهنا لا بد أن نتوقف عند نقطة غاية في الأهمية؛ فلم تكن البيئة الثقافية العربية الأمية مفتوحة فقط أمام تأثير الثقافة الإسرائيلية وحدها؛ فمع دخول عصر الترجمة كان للفلسفة اليونانية تأثير لا يمكن إنكاره على العلوم الإسلامية.

لقد بدأت عمليَّة وضع الحدود والتعاريف في العلوم الإسلاميَّة بعد عصر الترجمة، وتأثر العلماء المسلمين فيها بالمنطق الأرسطي، الذي اعتمد على اللفظ في بيان حقائق الأشياء مهما كانت، بل هَيْمَنَ هذا المَنْطِقُ على العقل المُسْلِم تمامًا إلى أن صار في نظر إمام مثل أبي حامد الغزالي ت: (٥٠٥هـ) "معيار العلم" و"القسطاس المستقيم"، وبذلك صار من يريد تصور شيء فإنه يكفيه "الحد"

المنطقي المؤلف من جنس وفصل، ومن أعياه الوصول إلى ذلك "الحد" فيكفيه "الرسم"؛ أي إن يعرِّف بالفصول أو بالجنس، والفصل البعيد أو الخاصة، فذلك كَافٍ في الإحاطة بحقائق الأشياء، والتعريف بها بشكل جامع مانع، وهو وهم نبه الإمام الغزالي له في بعض ما كتب -بعد تلك المرحلة من عمره- فقال: "... الامتحان الأول حدُّ الحدِّ، اختلف الناس في حد الحد، فمن قائل يقول: حد الشيء هو حقيقته وذاته، ومن قائل يقول: حَدُّ الشيء هو اللفظ المُفَسِّرُ لِمَعْنَاهُ على وجه يمنع ويجمع، ومن قائل ثالث يقول: هذه المسألة خلافية فينصر أحد الحدين على الآخر، فانظر كيف تخبط عقل هذا الثالث... فإن قلت: فما الصحيح عندك في حد الحد؟ فاعلم أن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرر المعاني أولاً في عقله، ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدي..."[1]

كما نبَّه لهذا الوهم أئمة آخرون سلكوا في التعريف مسالك مُغَايِرَةً، ولكن المحاولة الأساسية لهدم ذلك التصور الخاطئ قام بها ابْنُ تيمية، في محاولاته الجَرِيئَةِ لِنَقْضِ الحد المنطقي والاستعاضة عنه بالطريقة القرآنية في التعريف بالأشياء.[2]

وكم جَنَت "نظرية الحد" عند أرسطو على الفكر الإسلامي، وعلى أنواع المعرفة الإسلامية المختلفة، وكم كان لها من الآثار السلبية في الفكر الإسلامي، ونجد مصداق ذلك في هذا الاضطراب العجيب في تعريف المصطلحات والمفاهيم في سائر العلوم الإسلامية، ومنها علوم الحديث عند المتأخرين، الذين خلطوا بين فهم الأصوليين والفقهاء، بل والمفسرين للسنة، وبين فهم المحدثين أنفسهم، في حين أنَّ هذه المفاهيم كانت لدى المتقدمين أوضح وأدق وأقرب إلى

(١) الغزالي، **المستصفى في علم الأصول**، مرجع سابق، ص١٨.

(٢) وقد تناول منهجه ذلك باستفاضة علي سامي النشار في "**مناهج البحث عن مفكري الإسلام**"، وهو رسالته للماجستير التي نوقشت سنة ١٩٣٩م، وكان قد أعدها بإشراف الشيخ مصطفى عبد الرازق تغمدهم الله برحمته.

معاني القرآن الكريم من تلك التعاريف التي كانوا ينشغلون بالجدل حولها عن لُبَابِ الموضوعات نفسها، وخذ على سبيل المثال تعريف الشاطبي للسنة النبوية؛ إذ يقول: "يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولاً عن النبي ﷺ على الخصوص مما لم ينص عليه في الكتاب العزيز، بل إنَّما نص عليه من جهته عليه السلام كان بيانًا لما في الكتاب أو لا، ويطلق أيضًا في مقابل البدعة، فيقال: فلان على السنة، إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أو لا، ويقال: فلان على بدعة إذا عمل على خلاف ذلك، وكأن هذا الإطلاق إنما عدّ فيه عمل صاحب الشريعة، فأطلق عليه لفظ السنة من تلك الجهة وإن كان العمل بمقتضى الكتاب، ويطلق أيضًا لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة وُجِدَ ذلك ولم تنقل إلينا، أو اجتهادًا مجتمعًا عليه منهم أو من خُلَفَائِهِمْ، فإنَّ إجماعهم إجماع، وعمل خُلَفَائِهِمْ راجع أيضًا إلى حقيقة الإجماع من جهة حمل الناس عليه حسبما اقتضاه النَّظَرُ المَصْلَحِيُّ عندهم..."[1]

إنَّ كلام الإمام الشاطبي، وما اشتمل عليه من قضايا خطيرة تعبر عن فهمه -رحمه الله- الشخصي للسنة، وهو فهم ربما أدى إليه بعض الجدل الدائر في عصره حول بعض قضايا السنة، وفي الوقت نفسه يوضِّح قَوْلُهُ عُمْقَ الهُوَّةِ بين فكر المتقدمين وفقههم، وفكر المتأخرين، ويمكنك أن ترى فعل الزمن في الأفكار والمفاهيم.

إنَّ هذه الحدود والتعريفات -إضافة إلى ما أشرنا إليه من قيامها على فكر أَرِسْطِيٍّ يُعْطِي لِلَّفْظِ قِيمَةَ الحقيقة بقطع النظر عن المعنى والمدلول في الواقع والحياة، وهو فكر خَاطِئٌ- فإنها تعبير عن وجهة نظر المعرف نفسه، وطريقة فهمه للمحدود أو المعرف، فهو يحاول أن يحشو من التعريف ما لا يراه هو مُنْدَرِجًا في جُزْئِيَّاتِهِ وحقيقته؛ ليكون التعريف مُضْطَرِداً جامعاً مانعاً سالماً من الاعتراض في الوقت نفسه، وكان هذا واحدًا من المستحيلات، ولذلك كان

(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. **الموافقات في أصول الفقه**، بيروت: دار الفكر، (د. ت.)، ج٤، ص٢.

جدلهم لا ينتهي حول أي تعريف من تلك التعريفات، ويكفي أن تتناول أي كتاب أصولي أو فِقْهِيٍّ أو منطقي أو كلامي؛ لتجد مصداق ذلك في كل تعريف، ولذلك كانت هذه المفاهيم تخرج في كثير من الأحيان، وتبعد عن المفهوم القرآني لها، ومنها "مفهوم السنة" الذي أصابه من الغَبَشِ ما قد رأيت.

ومما تقدم نستطيع أن نتبين كيف تطورت دلالات "مفهوم السنة"، وأخذت تلك المعاني التي ذكرناها فيما سبق.

وهنا لا بد لنا من استقراء المواقف المختلفة من عملية التدوين. وسنبدأ بتحديد موقف الرسول ﷺ نفسه من هذه العمليَّة التي كانت لها آثارها الخطيرة في التعامل مع مفهوم السنَّة.

ثانياً: نظرة في الأحاديث الواردة في الكتابة

١- الأحاديث التي تفيد كراهة الكتابة وإباحتها [١]

أ- الأحاديث التي تفيد كراهة الكتابة، ومنها:

- عن أبي سعيد الخدري أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه."[٢]

- وقال أبو سعيد الخدري: "جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتاب فأبى". وفي رواية عنه قال: "استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا."[٣]

---

(١) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١.

(٢) القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ص١٢٠١، حديث رقم: ٣٠٠٤، انظر أيضاً:
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٣.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. **تقييد العلم**، تحقيق: يوسف العش، المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ط٢، ١٩٧٤م، ص٣٢- ٣٣.
- اليحصبي، القاضي عياض بن موسى. **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ١٣٧٩هـ/١٩٧٠م، ج١، ص١٤٨- ١٤٩.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٠٣ وما بعدها.

- عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال: "ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: كتاب غير كتاب الله! أتدرون ما أضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله ﷻ! قلنا: أنحدث عنك يا رسول الله؟ قال: حدثوا عني ولا حرج، ومن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فليتبوأ مقعده من النار، قال أبو هريرة: فجمعناها في صعيد واحد فألقيناها في النار." هذا لفظ حديثي القَطِيعِيِّ، والآخر بمعناه، إلا أنَّه قال فيه: "أكتاب مع كتاب الله؟ أمحضوا كتاب الله وأخلصوه."(١)

- عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: "بلغ رسول الله ﷺ أن ناسًا قد كتبوا حديثه، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم؟ إنما أنا بشر، ومن كان عنده منها شيء فيأت به، فجمعناها فأخرجت، فقلنا: يا رسول الله نتحدث عنك؟ قال: تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فليتبوأ مَقْعَدَهُ من النار."(٢)

- حدثنا كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: دخل زيد ابن ثابت على معاوية فسأله عن حديث فأمر إنسانًا يكتبه، فقال له زيد: "إنَّ رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئًا من حديثه، فمحاه."(٣)

- حدثنا كَهْمَسُ بن الحسن عن أبي نَضْرة قال: قلنا لأبي سعيد الخدري: "اكتبنا، قال: "لن نكتبكم، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن نبي الله ﷺ."(٤) وقد تمسك أبو سعيد الخدري بحديث رسول الله ﷺ الذي رواه في

---

(١) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٣٤. ولقد علق العش في الهامش أنه ورد هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري في حسن التنبه، ٩٣. انظر أيضا:
- الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، مرجع سابق، ج١، ص٣٧٨، ح٦٧٢.

(٢) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٣٥ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق، ص٣٥.

(٤) المصدر السابق، ص٣٧.

obeikan.com

النهي عن كتابة غير القرآن، وأبى أن يكتب أبا نضرة حين قال له هذا: "ألا تكتبنا فإنَّا لا نحفظ؟ قال أبو سعيد: لا، إنَّا لن نكتبكم، ولن نجعله قرآنًا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا نحن عن رسول الله ﷺ."[1]

- عن ابن عباس ﷺ أنَّه قال: لما اشتد بالنبي ﷺ وجَعُه قال: "ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابًا لا تضلِّوا بعده قال عمر: إنَّ النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا، وكثر اللغط. قال: قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع."[2]

ب- الأحاديث التي تفيد إباحة الكتابة، ومنها:

- قال عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه وقال: "اكْتُبْ فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق."[3]

---

(١) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ، ج١، ص١٢٢، رقم الحديث (٤٧١). وانظر أيضاً:
- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٣٦-٣٨.
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٤.
- الخطيب، **لسنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٤.

(٢) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري**، مرجع سابق، ج١، ص٢١٨.
- القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الوصية، باب: ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، ص٦٦٧.
- الزهري، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري. **الطبقات الكبرى**، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ، ج٢، ص٣٦-٣٧.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٠٥.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، والحاكم في مستدركه، انظر:
- الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج٢، ص١٩٢، حديث رقم: ٦٨٠٢.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: =

- قال أبو هريرة ﷺ: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنَّه كان يكتب ولا أكتب."[١]

- رُوِيَ عن رافع بن خديج أنَّه قال: "قلنا: يا رسول الله، إنَّا نسمع منك أشياء، أفنكتبها؟ قال: اكتبوا ولا حرج."[٢]

- رُوِيَ عن أنس بن مالك أنَّه قال: قال رسول الله ﷺ "قيدوا العلم بالكتاب."[٣]

- رُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنَّه كتب كتاب الصدقات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره.[٤] ألم يكن العرب أمَّة أميَّة لا تعرف القراءة ولا الكتابة ولا الحساب؟ فكيف يمكن تعليمهم كل هذه الحسابات ما لم تكتب؟ أليس رسول الله هو المعلم؟ أليس الكتابة هي إحدى الطرق

= مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ج١، ص١٨٧، حديث رقم: ٣٥٩.

(١) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري**، مرجع سابق، ج١، ص٢١٧.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٠٤.

(٢) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٧٢-٧٣. وانظر أيضاً:
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني. **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، (د. ت.)، ج٢، ص٣٥٣.
وعلق محمد عجاج الخطيب على هذا الحديث فقال: "قد ضعف "السيد رشيد رضا" صاحب المنار هذا الحديث انظر: مجلة المنار: (٧٦٣/١٠)، وله رأي في الأحاديث التي تسمح بالكتابة انظر: (١٠/ ٧٦٦) من المجلة".
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٠٤.

(٣) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٦٩. انظر أيضاً:
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٧٢.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٠٤ وما بعدها، وقد علق على الحديث: أن السيد رشيد رضا ضعف الحديث، لأن في سنده عبد الحميد بن سليمان وقد تكلم فيه الذهبي، كما ضعفه من طرق عبد الله بن المؤمل الذي قال فيه الإمام أحمد أحاديثه مناكير. ولقد حاول الخطيب تقوية الحديث من طريق آخر، انظر:
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، هامش (ص٣٠٤-٣٠٥).

(٤) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٧١.

الهامَّة في تثبيت المعلومات؟

- رُوِيَ عن أبي هريرة أنَّه لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قام الرسول ﷺ وخطب في الناس؛ فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاة، فقال: يا رسول الله، اكتبوا لي، فقال: "اكتبوا له."[1] قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد: ليس يروى في كتابة الحديث شيء أصح من هذا الحديث، لأنَّ النبي ﷺ أمرهم، قال: "اكتبوا لأبي شاة."[2]

٢- كتابة الحديث في عصر الصحابة

لقد كان واضحًا في أذهان الصحابة أمثال أبي بكر وعمر وغيرهم من قرَّاء الصحابة وفقهائهم عدم السماح بكتابة الحديث أو الإكثار من روايته خلال عهد الخلافة الراشدة؛ لكي لا ينشغل أحد بالحديث عن القرآن الكريم، ولكي يكون القرآن الكريم هو المؤسس والباني للشخصيَّة الإسلاميَّة عقليًا ونفسيًّا وسلوكيًّا.

- وهذا أبو بكر الصديق ﷺ؛ إذ رُوِيَ عنه: "أنَّه جمع الناس بعد وفاة نبيهم ﷺ، فقال: إنَّكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله ﷺ شيئًا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه."[3]

- وروى الحاكم بسنده عن القاسم بن محمد عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: "جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكان خمسمائة حديث، فبات ليلة

---

(١) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري**، مرجع سابق، ج١، ص٢١٧. وانظر أيضاً:

- الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج١٢، ص٢٣٢، مسند أبي هريرة، حديث رقم: ٧٢٤١.
- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٨٦.
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٧٠.

(٢) الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج١٢، ص٢٣٥، حديث رقم: ٧٢٤١.

(٣) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص٣.

يتقلب كثيرًا. فلما أصبح قال: أي بنيَّة، هَلُمِّي الأَحَادِيثَ التي عندك، فجئته بها، فدعا بنار فحرقها."[1]

– وعن عروة بن الزبير أنَّ عمر بن الخطاب ﷺ أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله ﷻ شهرًا، ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له، فقال: "إنِّي كنت أردت أن أكتب السُّنَنَ وإنِّي ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فَأَكَبُّوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنِّي والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبدًا."[2] وفي رواية عن طريق مالك بن أنس أنَّ عمر ابن الخطاب قال عندما عدل عن كتابة السنَّة: "لا كتاب مع كتاب الله."[3]

– ونرى عمر بن الخطاب يمنع الناس من أن يتخذوا كتابًا مع كتاب الله، وينكر إنكارًا شديدًا على من نسخ كتاب دانيال ويضربه ويقول له: "انطلق فامحه... ثم لا تقرأه ولا تُقْرِئْهُ أحدًا من الناس، فلئن بلغني عنك أنَّك قرأته أو أقرأته أحدًا من الناس لانْهِكَنَّكَ عُقُوبَةً."[4]

– وعن محمد بن القاسم لقد خطب عمر في الناس قائلاً: "يا أيها الناس، إنَّه قد بلغني أنَّه قد ظهرت في أيديكم كتبٌ، فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يُبْقِيَنَّ أَحَدٌ عنده كِتَابًا إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي –قال–: فظنوا أنَّه يريد أن ينظر فيها، ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار، ثم قال: "أُمْنِيَّةٌ كأمنية أهل الكتاب."[5] وفي رواية أخرى عن عبد الله بن العلاء قال: "سألت

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص٥، انظر كذلك:
– الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٠.

(٢) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٤.

(٣) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(٤) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٥٢. انظر كذلك:
– ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج٢، ص٤٢.
– الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ، ص١٤٦.

(٥) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٥٢.

القاسم يُمْلِي عَلَيَّ أَحَادِيثَ فقال: إنَّ الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب، فأنشد الناس أن يأتوه بها، فلما أتوه بها أمر بتحريقها، ثم قال: مشناة كمشناة أهل الكتاب. قال: فمنعني القاسم يومئذ أن أكتب حديثا."[1]

– عندما طعن عمر بن الخطاب استدعى طبيبًا، فعرف دنو أجله، فنادى ابنه قائلاً: "يا عبد الله بن عمر، ناولني الكَتِفَ، فلو أراد الله أن يُمْضِيَ ما فيه أمضاه، فقال له ابن عمر: أنا أكفيك محوها، فقال: لا والله، لا يمحوها أَحَدٌ غيري. فمحاها عمر بيده، وكان فيها فريضة الجَدِّ."[2]

---

(١) الزهري، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري. **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م، ج٥، ص١٨٨.

(٢) المرجع السابق، ج٣، ص٢٤٧. كان عمر بن الخطاب من أكثر الصحابة تمثلا للإسلام وفهما لحقيقة الدين بمفهومه النصي المطلق، وكانت كفاية القرآن وموقعه المهيمن في الإسلام حقيقيَّة ذات حضور بارز في حسه، فقد كان يفهم علة النهي النبوي عن الكتابة فهما حقيقيًّا رائعا، كان يفهم أنَّه لا ضرورة لأن ينقل غير القرآن إلا ما كان من السنَّة العمليَّة؛ أي أفعال النبي ﷺ التي كان يأتيها تطبيقًا تفصيليًّا لعموم القرآن الكريم؛ أي إنه كان يسبغ "مصطلح السنَّة" على المتواتر العمليّ الشائع الذي يعرفه الصحابة جميعا، الذي لا سبيل من ثم إلى التزايد فيه أو الإضافة إليه عند نقله فقد كان يقول: " أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ فيما يعمل." انظر في كذلك:
– ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. **البداية والنهاية**، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج٨، ص١٠٥.
كان عمر يخشى التزايد في الرواية احترازا من الكذب والغلط وتوقيا من تعدية دلالاتها الخاصة غالبا بحكم تفصيليتها، وكانت هذه الخشية أهم الأسباب وراء سياسته الشهيرة باستبقاء الصحابة إلى جواره في العاصمة بعيداً عن الأمصار، فقد بعث إلى أصحاب رسول الله ﷺ فجمعهم من الآفاق، عبد الله بن حذافة، أبا الدرداء، أبا ذر، عقبة بن عامر فقال: ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وحبسهم بالمدينة حتى أصيب. انظر:
– الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**. مرجع سابق، ج١، ص١٩٣.
وقد صنع الصنيع نفسه مع ابن مسعود وأبي مسعود الأنصاري قائلا: "قد أكثرتم الحديث عن رسول الله". انظر:
– الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص٧.
يقول أبو بكر بن العربي وهو بصدد الدفاع عن عثمان: "روي أن عمر بن الخطاب ﷺ سجن ابن مسعود في نفر من أصحابه سنة بالمدينة حتى استشهد فأطلقهم عثمان. وكان سجنهم لأن القوم أكثروا من الحديث عن رسول الله ﷺ". انظر: =

– عن أبي عثمان النهدي قال: "كنَّا مع عتبة بن فرقد، فكتب إليه عمر بأشياء يحدثه عن النبي ﷺ قال: لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من لبس له في الآخرة منه شيء إلا هكذا، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى. قال أبو عثمان: فرأيت أنها أزرار الطيالسة حين رأينا الطيالسة."(١)

– أمَّا عثمان ﷺ فقد روى بُسر بن سعيد أنَّ عثمان بن عفان ﷺ توضأ، ثم قال: "رأيت رسول الله ﷺ هكذا يتوضأ، يا هؤلاء أكذلك؟ قالوا: نعم، لِنَفَرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ عنده."(٢)

– أمَّا الإمام عَلِيٌّ ﷺ فقد خطب في الناس قائلاً: "أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنَّما هلك الناس حين اتبعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم."(٣)

– وقد قال الذهبي عن الإمام عليّ: "كان إمامًا عالمًا متحريًا في الأخذ، بحيث إنَّه يستحلف من يحدثه بالحديث، فقد روى عثمان بن المغيرة الثقفي عن علي ابن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري أنَّه سمع عليًّا يقول: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا نفعني الله بما شاء أن ينفعني به، وكان إذا حدثني عنه غيره استحلفته، فإذا حلف صدقته."(٤)

= – ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله. **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**، تحقيق: عمار طالبي، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٣٩٤هـ، ص٢٨٥.

(١) الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج١، ص٢٦١، حديث رقم: ٢٤٣. وانظر أيضاً:
– الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١١.

(٢) رواه أحمد والدارقطني، انظر:
– الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج١، ص٥٢٣، حديث رقم: ٤٨٨.
– الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي. **سنن الدارقطني**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ج١، ص٨٥، حديث رقم: ١٠.

(٣) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٣.

(٤) الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص١٠. انظر أيضاً:
– الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر. **الكفاية في علم الرواية**، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ، ص٢٨.

- رُوِيَ عن عبد الله بن مسعود كراهيَّته لكتابة الحديث الشريف: "عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال: جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن بصحيفة فيها أحاديث في أهل البيت -بيت النبي ﷺ- فاستأذنا على عبد الله فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثم دعا بطست فيه ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن، انظر فيها، فإنَّ فيها أحاديث حسانًا. قال: فجعل يَمِيثُهَا فيها ويقول: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٣﴾ ﴾ (يوسف: ٣)، القلوب أوعية، فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بما سواه."[١]

- عن الأسود بن هلال أنَّه قال: "أتى عبد الله بصحيفة فيها حديث، فدعا بماء فمحاها، ثم غسلها، ثم أمر بها فأحرقت، ثم قال: أذكر الله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني بها، والله لو أعلم بدير هند لبلغتها، بهذا أهلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنَّهم لا يعلمون."[٢]

- وعن عبد الله بن مسعود ﷺ يقول: "ما كنَّا نكتب في عهد رسول الله ﷺ إلا الاستخارة والتشهد."[٣]

- وكان يقول ابن عباس: "إنَّا لا نكتب في الصحف إلا الرسائل والقرآن."[٤]

- وقد تمسك أبو سعيد الخدري بحديث رسول الله ﷺ الذي رواه في النهي عن كتابة غير القرآن، وأبى أن يكتب أبا نضرة حين قال له هذا: "ألا تُكْتِبُنَا فإنَّا لا

(١) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٥٤. وانظر أيضاً:
- الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٥.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٢. ولقد علق على ذلك: وورد عن ابن مسعود النهي عن كتابة ما سوى القرآن عندما علم أن بعضهم يكتب كلامه، انظر:
- الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٥.

(٢) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ص٦٥.

(٣) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي. **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ، ج١، ص٢٦٢، حديث رقم: ٣٠٠٦.

(٤) الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٩.

نحفظ؟ فقال أبو سعيد: لا إنَّا لن نُكْتِبَكُمْ، ولن نجعله قرآنًا، ولكن احفظوا عنَّا كما حفظنا نحن من رسول الله ﷺ."[١]

– ويروى عن عبد الله بن عمر ﷺ أنَّه كان يكره كتابة الحديث، رُوِيَ عن سعيد ابن جبير أنَّه قال: "كنَّا نختلف في أشياء فنكتبها في كتاب، ثم أتيت بها ابن عمر أسأله عنها خفيًا، فلو علم بها كانت الفيصل بيني وبينه."[٢]

– وكره أبو موسى أن يَكْتُبَ ابْنُهُ عنه مخافة أن يزيد أو ينقص، ومحا ما كتبه بالماء.[٣] وفي رواية قال: "احفظوا عنا كما حفظنا،"[٤] وفي رواية عنه أنَّه قال: "إنَّ بني إسرائيل كتبوا كتابًا واتبعوه، وتركوا التوراة."[٥]

– ولقد كانت أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها– تقول لابن أختها عروة ابن الزبير: "يا بني، بلغني أنَّك تكتب عنِّي الحديث، ثم تعود فتكتبه، فقال لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافًا؟ قال: لا. قالت: لا بأس بذلك."[٦]

– وكتب زياد بن أبي سفيان إلى السيدة عائشة –رضي الله عنها– يسألها عن

---

(١) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٢. انظر كذلك:
– الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ففيه روايات مختلفة عنه، ص٣٦–٣٨.
– ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٤. وفي رواية عن أبي سعيد قال: "أتريدون أن تجعلوها مصاحف، إن نبيكم ﷺ كان يحدثنا فنحفظ فاحفظوا كما كنا نحفظ".

(٢) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٦.
– الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٤٤.
– الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٤.

(٣) الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٤. انظر كذلك:
– الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٣٧٩.
– الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٢.

(٤) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٦.

(٥) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٥٦.

(٦) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**. مرجع سابق، ص٢٠٥.

الحاج الذي يرسل هَدْيًا، وهل يحرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر، كما أفتى ابن عباس؟ فأجابته عن هدي رسول الله ﷺ، وقالت: فلم يحرم رسول الله ﷺ شيئًا أحله الله حتى نحر الهدي."[1]

– وكتب معاوية بن أبي سفيان إلى المغيرة بن شعبة: "اكتب إلي بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، فكتب المغيرة إليه: أنَّه كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال، وإضاعة المال."

وهذه الروايات العديدة من هؤلاء الصحابة الكرام تدل على وعيهم بضرورة الالتزام بالتكوين القرآنيّ للشخصيَّة المسلمة، ووضع هدي رسول الله ﷺ موضعه من القرآن، ليتضح منهجه في اتباع القرآن وتلاوته حق التلاوة، وتعليمه للناس وتزكيتهم به، والحذر الشديد الذي اتفقت عليه كل هذه الآثار عن أقرب أصحابه وآل بيته إليه ﷺ، القدر المشترك بينها هو الخوف، والحذر من فتح أيّة سبيل على الناس يشغلهم بغير كتاب الله، أو يأخذ من اهتمامهم مثل أو أكثر مما يأخذ كتاب الله من ذلك الاهتمام، ومعلوم أنَّ ما يستقر في الذهن والنفس أولاً، ويتحول إلى سلوك يصبح كل ما يأتي للإنسان بعده تاليًا له محكومًا به يقاس إليه، ويقبل منه ويرد ويؤول بمقتضى ذلك الفهم الذي حصل من القرآن، واستقر في تلك القلوب النقيَّة؛ ولذلك رأينا كل ذلك التشدد والحذر الذي يدل على أدق أنواع المعرفيَّة، وملاحظة المنهجيَّة، أفلا يسع الخلف ما وسع السلف؟ فيرجعون إلى كتاب الله –جلَّ شأنه– الذي أنزله عالم الخبء في السماوات والأرض الذي أحاط بكل شيء علمًا، وفصَّل هذا الكتاب على علمه، وجعله كافيا للناس مغنياً لهم وقال: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ (العنكبوت: ٥١)

(١) الزركشي، بدر الدّيْن مُحَمَّد بْن بَهَادر بْن عَبْد اللهِ الزركشي، **الإِجَابَةُ لإِيْرَادِ مَا اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ**، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ص٨٧. وقال الإمام الزهري: "أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة...". انظر: – الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣١٩.

إنَّ تحليل أسباب الفُرقة والطائفيَّة، وسائر الأمراض التي تعاني منها الأمَّة اليوم يرجعنا ولا شك إلى أن تفريق الناس لدينهم، وتحولهم إلى شيع وأحزاب ارتبط طردًا وعكسًا بقوَّة أو ضعف علاقتهم بالكتاب، فالذين يمسِّكُون بالكتاب، وأقاموا الصلاة ويعتصمون بحبل الله يعصمهم الله من الفرقة والاختلاف والتنازع، والذين يهجرون كتاب الله ويشغلون أنفسهم بسواه، لا يمكن أن تتوحد كلمتهم أو تأتلف قلوبهم أو يجتمعوا على أمر جامع، إنَّه ما من طائفة من طوائف المسلمين اليوم إلا وقد أسندت مذاهبها، وأفكارها، وبدعها حسنها وسيئها إلى سنن روتها عن رجال ارتضتهم، وزكتهم فوقعت فيما وقعت فيه؛ ولذلك فإنَّ دعوتنا إلى التصديق على كل ما عدا القرآن بالقرآن، وعدم قبول شيء لا يصدق عليه ولا يهيمن هي وسيلة النجاة -إن شاء الله تعالى- فنسأل الله العلي القدير أن يرد أمتنا إلى كتابه ويهديها سبله، ويصلح شأنها به؛ لتستعيد وَحْدتها وتعلو كلمة الله فيها، والله ولي ذلك والقادر عليه.

٣- تدوين الحديث في عصر التابعين

ولقد امتنع كبار التابعين عن الكتابة منهم: عبيدة بن عمرو السلمانيّ المراديّ (٧٢هـ)، وإبراهيم بن يزيد التيميّ (٩٢هـ)، وجابر بن زيد (٩٣هـ)، وإبراهيم النخعيّ (٩٦هـ)، ولم يرض عبيدة أن يكتب عنده أحد، ولا يقرأ عليه أحد، وقد نصح إبراهيم فقال له: "لا تُخْلِدَنَّ عَنِّي كتابًا"، وقبل وفاته دعا بِكُتُبِهِ فأحرقها.[١] وقال: "أخشى أن يَلِيَهَا قوم يضعونها غير مواضعها". وكره إبراهيم النخعي أن تكتب الأحاديث في الكراريس، وتشبه بالمصاحف، [٢] وكان يقول: " ما كَتَبْتُ شيئًا قط"،

(١) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٤٥-٤٦.
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٢٣.

(٢) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢١. وانظر كذلك:
- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٤٨.
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٧.

حتى أنَّه منع حمَّاد بن سليمان من كتابة أطراف الأحاديث. قال ابن عون: "رأيت حمادًا يكتب عن إبراهيم فقال له إبراهيم: ألم أنهك؟ قال: إنَّما هي أطراف."[١]

– وقال الشعبي: "ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا سمعت من رجل حديثًا فأردت أن يُعِيدَهُ عَلَيَّ."[٢]

ولقد ذكر الخطيب عن كراهة التابعين للكتابة بقوله: "وقد ازدادت كراهة التابعين للكتابة عندما اشتهرت آراؤهم الشخصيَّة، فخافوا أن يُدَوِّنَهَا طُلابُهُمْ مع الحديث، وتحمل عنهم فيدخله الالتباس. وجاء رجل إلى سعيد بن المسيب وهو من الفقهاء الذين روى امتناعهم عن الاكتتاب، فسأله عن شيء فأملاه عليه، ثم سأله عن رأيه فأجابه، فكتبه الرجل، فقال رجل من جلساء سعيد: أَيُكْتَبُ يا أبا محمد رَأْيُكَ؟ فقال سعيد للرجل: نَاوِلنِيهَا، فناوله الصحيفة فخرقها."[٣] ولقد رخَّص سعيد بن المسيب لعبد الرحمن بن حرملة بالكتابة حينما شكا إليه سوء حفظه.[٤]

– وقيل لجابر بن زيد: "إنَّهم يكتبون رأيك. قال: أتكتبون ما عسى أن أرجع عنه غدًا؟"[٥]

أمَّا عن انتشار الكتابة في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني، فقد رُوِيَ عن أبي قِلادَةَ قال: "خرج علينا عمر بن عبد العزيز لصلاة الظهر ومعه قِرْطَاسٌ، ثم خرج علينا لصلاة العصر وهو معه، فقلت له: يا أمير المؤمنين، ما هذا الكتاب؟ قال: حديث حدثني به عون بن عبد الله فأعجبني فكتبته..."[٦] ومن جهة أخرى فقد رُوِيَ عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبيه، قال: "حَضَرْتُ عُبَيْدَ الله ابن

(١) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢١، حديث رقم: ٤٥٨.
(٢) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٧.
(٣) المرجع السابق، ج٢، ص١٤٤.
(٤) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٩٩.
(٥) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج٢، ص٣١.
(٦) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٣٠.

عبد الله، دخل على عمر بن عبد العزيز، فأجلس قومًا يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم، قال له عمر: (صنعنا شيئًا)، قال: وما هو يا ابن عبد العزيز؟ قال: (كتبنا ما قلت) قال: وأين هو؟ قال: فَجِيءَ به فَخُرِقَ."[1] يقول الزُهري: "كنا نكره كتابة السنَّة حتى أَكْرَهَنَا عليها هَؤُلاءُ الأُمَرَاءُ."

ويقول: "لم يُدَوِّنْ أحد هذا العلم قبل تدويني". ويقول: "أمرنا عمر ابن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا دفترًا فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا."

ولم يرد على لسان أحد من المتقدمين، قبل خلافة عمر بن عبد العزيز، أنَّه قال إن النبي ﷺ نسخ حديث النهي عن كتابة السنَّة؛ فهذه المقولة ظهرت بعد عصر عمر بن عبد العزيز، لتسويغ جواز كتابتها.

– وطلب هشام بن عبد الملك من عامله أن يسأل رجاء بن حيوة (ت: ١١٢هـ) عن حديث فيقول رجاء: "فكنت قد نسيته لولا أنَّه كان عندي مكتوبًا."[2]

كتابة الحديث عند جيل التابعين الثاني:

ويظهر في هذا الجيل الذي يلي جيل الزُهري بعد أن أعلن عن الأمر بالكتابة رسميًّا من ينادي بكراهة كتابة الحديث، يقول محمد عجاج الخطيب: "ولكن لا نلبث أن نسمع من نفس جيل التابعين الثاني (أواسطهم) ومن صغارهم، فقد راعهم أن يروا الحديث في كراريس ودفاتر،"[3] ونقل عنهم في ذلك:

يقول الضحاك بن مزاحم: "يأتي على الناس زمان تكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغباره لا ينظر فيه."[4] وفي رواية عنه: "يأتي على الناس زمان

---

(١) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٤٥.

(٢) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢٩. وانظر أيضاً:
– الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٣) الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٣٣.

(٤) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج٢، ص٦٥.

يعلق فيه المصحف حتى يعشعش عليه العنكبوت، ولا ينتفع بما فيه، وتكون أعمال الناس بالروايات والأحاديث،"[1] وكان يقول: "لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف."[2]

أمَّا الأوزاعي (ت: ١٥٧هـ) فيقول: "كان هذا العلم شريفًا إذ كان من أَفْوَاهِ الرجال يَتَلَقَّوْنَهُ، ويتذاكرونه فلما صار في الكتب ذهب نوره، وصار إلى غير أهله."[3]

وكان سعيد بن عبد العزيز (ت: ١٦٧هـ) يفخر بحفظه ويقول: "ما كتبت حديثًا قط."[4]

وأمَّا ما قام به بعض التابعين في هذا العصر، فهو أن يعتمد على الكتابة في حفظ الحديث، ثم يمحو ما كتبه بعد حفظه، وقد فعل هذا كَثِيرٌ من السلف، أمثال سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ)، وحماد بن سلمة (ت: ١٦٧هـ)[5] وغيرهما، ويُرْوَى في هذا عن خالد الحذاء (ت: ١٤١هـ): "ما كتبت شيئًا إلا حديثًا طويلاً، فإذا حفظته محوته."[6]

وجاء في تقييد العلم: "وكان غير واحد من المتقدمين، إذا حضرته الوفاة، أتلف كتبه أو أوصى بإتلافها، خوفًا من أن تصير إلى من ليس من أهل العلم،

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص١٢٩.

(٢) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٤٧.

(٣) أخرجه الدارمي وابن عبد البر، انظر:

- الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، باب من لم ير كتابة الحديث، ج١، ص١٣٢، حديث رقم: ٤٦٧.

- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٨.

(٤) الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢١. وانظر كذلك:

- الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٣.

- الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٣٢٢.

(٥) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٥٨-٦٠.

(٦) المصدر السابق، ص٥٩.

فلا يعرف أحكامها، ويحمل جميع ما فيها على ظاهره، وربما زاد فيها أو نقص، فيكون ذلك منسوبًا إلى كاتبها في الأصل، وهذا كله وما أشبهه قد نقل عن المتقدمين الاحتراس منه."[١]

أخبرنا بن بشران، أخبرنا ابن الصوَّاف حدثنا عن عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، وأخبرنا ابن الفتح، أخبرنا عمر بن إبراهيم حدثنا وكيع عن الحكم بن عطية عن محمد قال: "كانوا يرون أنَّ بني إسرائيل إنَّما ضلُّوا بكتب ورثوها، وقال أحمد: من كتب وجدوها عن آباءهم."[٢]

أخبرنا عثمان، حدثنا حنبل... حدثنا سفيان عن النعمان بن قيس قال: دعا عبيدة بكتبه عند موته، فمحاها، وقال: "أخشى أن يليها أحد بعدي، فيضعوها في غير موضعها."[٣]

أخبرني أحمد بن أبي جعفر القَطِيعي... حدثنا الهيثم بن خالد بن يزيد القرشي مولى عثمان بن عفان، حدثنا سعد بن شعبة قال: "قال لي أبي يا بني إذا أنا مُتُّ فاغسل كتبي وادفنها، فلما مات غسلت كتبه ودفنتها."[٤]

ومن جهة أخرى فإنَّه قد نقل عن بعضهم جمع الحديث وكتابته، وكان من أوائل من جمعه ابن جريج (١٥٠هـ)، والليث بن سعد (١٧٥هـ)، والإمام مالك (١٧٩هـ)، وعبد الله بن المبارك في خراسان (١٨١هـ)، وسفيان بن عيينة (١٩٨هـ)، وهؤلاء جميعًا كانوا في عصر واحد، وكان منهجهم في التدوين أن يجمعوا حديث رسول الله ﷺ مختلطًا بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين مع ضم الأبواب بعضها

---

(١) المصدر السابق، ص٦١.
(٢) المصدر السابق، ص٦١.
(٣) المصدر السابق، ص٦١. وانظر أيضاً:
- الزهري، **الطبقات الكبرى**، مرجع سابق، ج٦، ص٩٤.
- الدارمي، **سنن الدارمي**، مرجع سابق، ج١، ص١٢١.
- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، مرجع سابق، ج١، ص٦٧.
(٤) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٦٢.

إلى بعض في كتاب واحد، قال الحافظ ابن حجر: "إنَّ ما ذكر إنَّما هو بالنسبة للجمع في الأبواب، وأمَّا جمع حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي، فإنَّه روي عنه أنَّه قال: هذا باب من الطلاق جسيم."[1]

٤- تحرير موضع النزاع بين القائلين بالكتابة والمانعين لها

من المقرر أنَّ الله ﷻ لم يسند حفظ القرآن الكريم إلى البشر ولا حتى لنبيه ﷺ، بل تكفَّل ﷻ بحفظ الكتاب الكريم، ليبقى محفوظًا بنظمه وإعجازه وبلاغته، وهذا هو حفظ النص من داخله، وقد أكَّد ﷺ على أصحابه بكتابة القرآن الكريم وعدم كتابة السنَّة وإشغال جميع من تعلموا القراءة والكتابة بتوظيف جميع قدراتهم وأدواتهم التعليميَّة -آنذاك- في كتابة القرآن الكريم، وأمَّا السنَّة فكانت بحاجة إلى استئذان منه ﷺ، فقد يأذن وقد لا يأذن بذلك. وإن استقراء تلك الأحاديث الواردة في السماح بالكتابة لها دلالات ومؤشرات على خصوصيَّة كل حالة على حدة، فالذين أذن لهم رسول الله ﷺ ما كانوا إلا نفرًا محدودًا من أولئك الذين تأكد ﷺ من أنَّهم قد أُشْرِبُوا تعاليم القرآن الكريم وأسلوبه وغاياته ومقاصده، ومن ثمّ فهيمنة القرآن الكريم على عقولهم وقلوبهم ونفوسهم لم تدع مجالاً لخلطه مع أي قول من الأقوال.

فلم يكن النهي عن الكتابة خَوْفَ اخْتِلاطِ القرآن بغيره؛ إذ إنَّ قدرات العرب بمجالات البلاغة والفصاحة لا تسمح بقبول مثل هذا التأويل البعيد الذي يغلب أن يكون قد صدر عمن لم تتضح لديه الفوارق الهائلة بين النص القرآنيّ والأحاديث والأخبار المنقولة عنه ﷺ،[2] ولذلك كان من الواضح أنَّ الحرص على تدوين القرآن أولاً بأول وفي لحظة النزول دليلاً على أنَّ القرآن نَصٌّ لا ينبغي تعريضه لأي تغيير دقّ أو جل، في حين أنَّ السنَّة، وهي بيان عمليّ في الغالب،

(١) السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٢) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **هدي الساري "مقدمة فتح الباري: شرح صحيح البخاري"**، بيروت: دار المعرفة، ط٢، (د. ت.)، ص٤ وما بعدها، جاء فيها عن ابن حجر في بيان السبب الباعث للبخاري على تصنيف جامعه أنَّ آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر =

يأخذ القول فيه دور المُنْبِئ والمخبر عن طريقة رسول الله ﷺ والتنبيه إلى التطبيق وكيفيَّاته والمقرر للفعل والشارح له، ولم يكن الهدف أن تكون نصًّا؛ ولذلك جوزوا تناقلها بالمعنى وفضَّلوا حفظها في الصدور على السطور؛ لأنَّ حفظها في الصدور لن يسمح بجعلها نصًّا؛ ولأنَّ التركيز -آنذاك- يكون على المعاني لا المباني اللفظيَّة، وما ينبغي لها أن تكون نصًّا موازيًا للقرآن الكريم.

وقد قصد من ذهب إلى النهي عن الكتابة أن لا يكون هناك أي نص يُكْتَبُ ليحفظ بألفاظه ومعانيه، ولتحفظ معانيه بألفاظه إلا القرآن الكريم، وليكون الرجوع إليه دائمًا مستمرًا، وليكون مرجعيَّة للسنَّة المنقولة المتداولة بالمعاني لا بالألفاظ إلا ما ندر، وأي شيء عدا القرآن يمكن أن يندرج في التداول الشفوي. فالقائلون بالنهي عن الكتابة، إنَّما هو النهي الذي يريد أن يحول دون وجود نص مواز بجانب القرآن الكريم.

وأمَّا القائلون بالجواز: إنَّما صرفوا الأمر إلى تلك الاستثناءات والحوادث والوقائع النادرة التي أذن رسول الله ﷺ بها لبعضهم لحاجتهم الماسَّة، ولأنَّها لا تؤثر بوصفها نادرة في النَّص العام عن اتخاذ نص إلى جانب النص القرآنيّ مواز له في الحُجَّةِ والمصدريَّة، وبقطع النظر بأن يكون مساويًا أو غير مساوٍ بالرتبة.

والذين قالوا بأنَّ السنَّة هي المصدر الثاني للتشريع أرادوا دفع هذا الاعتراض المقدَّر وهو كيف يجعلون إلى جانب كتاب الله ﷻ نصًّا آخر مساويًا له في الحُجِّيَّةِ وَمُسْتَقِلاً عنه، فكأنَّهم أرادوا القول: إنَّا جعلناه في المرتبة الثانية -فلا تثريب علينا- فالأمر كما ترى لا علاقة له بالمرتبة، بل علاقته بالنَّصَّيَّةِ والحُجِّيَّةِ، كما أنَّ الذين

= أصحابه وكبار تابعيهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين: أحدهما أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك -كما ثبت في صحيح مسلم- خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم؟! وثانيها لقوة حفظهم، ولأن أكثرهم لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، انظر كذلك:

- الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص٣٦.

نقلوا النقاش إلى خبر الواحد وإلى مسألة التوثيق وعدمه قد تجاوزوا موضع النزاع، وذلك لأنَّه لا يختلف مسلم عن آخر باعتقاد أنَّ ما صدر عن رسول الله ﷺ وثبت صدوره عنه في الدين، فإنَّه ملزم لكل مسلم ومسلمة، ولا يجوز الانصراف عنه إلى غيره قبل أن نستوفي دلالاته، فالظنيَّة والقطعيَّة لا يرجعان إلى ما يقوله ﷺ بذاته ولذاته، بل الظن والقطع إنَّما يتعلَّقان بطريق النقل والتحمل والأداء، وهذه مسألة أخرى غير مسألة حُجِّيَّةِ ما يصدر عنه ﷺ على سبيل التأويل والتفعيل لآيات الكتاب الكريم، وهنا تبدو حكمة رسول الله ﷺ وأصحابه المهديين وخلفائه الراشدين وقُرَّاء الصحابة وفقهائهم وَاضِحَةً ظَاهِرَةً وهي: أنَّ الأصل عدم كتابة شيء غير القرآن.

كما أنَّ المنع من الرواية والكتابة كان القصد منه عدم الخلط بين الجانب التشريعيّ الذي اختصّ به القرآن وطبَّقه النبيّ ﷺ عمليًّا أمام الناس، والجانب البشريّ في حياة النبيّ ﷺ وتصرفاته اليوميَّة واجتهاداته التي مارسها في مقامات مختلفة، كالإمامة والقضاء والإصلاح والمشورة وما إلى ذلك. أمَّا التشريع فهو مُبَلِّغٌ عن الله فيه بما أُوحِيَ إليه في القرآن ثم هو أول من يسارع إلى تنفيذ ما أمر الله به وحث أمته على التأسي به في ذلك، فهو ﷺ الأُسْوَةُ والقُدْوَةُ في طاعة الله والاعتصام بكتابه والعمل به والتمسك بما فيه والدعوة إليه.

ويوضح ذلك أنَّ ما يصدر عن النبيّ ﷺ من أفعال أو أقوال أو تقريرات لا يشهدها في الغالب إلا فرد أو أفراد قليلون من الصحابة، وهم غير معصومين من الخطأ والنسيان والرواية بالمعني مع اختلاف مَلَكَاتِهِمُ العقليَّة بالإضافة إلى أنَّ النبيّ ﷺ أراد الإبقاء على دائرة الالتزام في أضيق الحدود، وأراد الإبقاء على دائرة الإباحة واسعة كما قررها منهج القرآن الكريم، بينما ستحمل الروايات الأحادية مَضَامِينَ إِلزَامِيَّةً مع مرور الزمن، وهذا ما حدث بالفعل.

ليبق كل ما عدا القرآن جزءًا من الثقافة الشفويَّة يدور مع القرآن وحوله حيث دار، فلا يستقل عنه بحال، ويعلم الناس فقه التنزيل ومنهجه على الواقع، وفقه

التدين وتطبيق أحكام القرآن وتوجيهاته في واقع معين؛ ليتخذ ذلك مصدرًا للتَّأَسِّي عند الأجيال القادمة في عمليَّة تنزيل النص على الوقائع، فإذا تحرر النزاع وفهمت جوانب هذه الإشكاليَّة نستطيع أن نتبيَّن -آنذاك- ما استدرج إليه كَثِيرٌ من العلماء قديمًا وحديثًا للجدل والنقاش خارج موضع النزاع، مما زاد الأمر لبسًا وغموضًا، وأدى بالنزاع إلى قضايا عند النظر الدقيق فيها لا نكاد نجد حولها نزاعًا.

فكيف -إذن- كتبت السنن، وظهرت كل تلك المدوَّنات، ولماذا؟

٥- نشأة الرواية وتطورها

أ- ملابسات النشأة:

كانت هناك ملابسات معينة لنشأة الرواية؛ فتحت ضغط الواقع المتمدد جغرافيًّا وبشريًّا -بالفتوحات- تولدت حاجات مستجدّة تُلح في طلب إجابات ومواقف. وكانت الخلافة الراشدة قد بلغت نهايتها، وبنهايتها برزت ظاهرة "الفصام بين القيادتين: الفكريَّة - الدينيَّة، والقيادة السياسيَّة"، فإنَّ أهمّ ما كانت الخلافة الراشدة تتميَّز به خاصَّة في عهد الشيخين - هو ذلك التلاحم بين القيادتين، فأبو بكر وعمر رضي الله عنهما، كانا يجمعان القدرة الاجتهاديَّة، والمعرفة العميقة بالكتاب وبالرسالة والرسول، ففي شخص كل منهما تستطيع أن تجد الأمرين معًا: حكمةٌ علمية، وحِنْكَةٌ سِيَاسِيَّةٌ؛ وعلم ومعرفة بالإسلام عَقِيدَةً وَشَرِيعَةً وَأَهْدَافًا ووسائل، فكان الخليفة الراشد في غير حاجة إلى فقيه أو عالم يعلمه دينه، فهو الذي يَرْشُدُ عُمَّالَهُ وَقُضَاتَهُ، ويكشف لهم عما ينسجم مع الرسالة نصًّا وروحًا، فَهُو إمامٌ مُجْتَهِدٌ، ومثل أبي بكر وعمر كان الخليفتان الثالث والرابع -رغم اختلاف الظروف- ﷺ، فلم يكن الراشدون في حاجة إلى اصطناع فقهاء يفتون لهم، ويبيِّنون لهم ما يقبل وما لا يقبل شرعًا، فهذه الظاهرة الإيجابيَّة قد انتهت بانتهاء الخلافة الراشدة.

ومع وصول مُسْلِمَةِ الفتح، والقيادات القبائليَّة إلى السلطة من أهل الرواية والفقه، وتَشَجّع الناس على الإكثار من الرواية، واستنباط الأجوبة الفقهيَّة عن

سائر المستجدات التي برزت لأسباب وعوامل كثيرة، منها ملء الفراغ الذي تركه الراشدون. وتدعم شرعيَّة الحكَّام الجدد، ومقاومة الأفكار والاتجاهات الكلاميَّة التي برزت في الساحة، ولم يكن لها وجود قبل ذلك، أو كان بعضها موجودًا، ولكنَّه ضعيف ومحصور. وهنا تداخلت الروايات بالفقه وبالمسائل الكلاميَّة، وبرزت الخلافات الحادة التي قوبلت بالقوَّة من الخلفاء الجُدُدِ.

وحين كان عبد العزيز والد عمر بن عبد العزيز واليًا عام (٨٣هـ) برزت لديه فكرة جمع السنن والآثار -كما ذكرنا سابقا-؛ لعلها تكون إذا جمعها بديلاً عن الآراء والفتاوى الفقهيَّة المتضاربة التي فرَّقت الكلمة، وأشاعت نوعًا من الفوضى في صفوف الأمَّة، فالسنَّة تتمتع بعنصر الإلزام، وليس كذلك فقه الفقهاء، والسنَّة مُؤَوِّلَةٌ للكتاب لا ينفك الصحيح منها عنه، وليس كذلك الفقه. والسنَّة حين تربط بالكتاب ويصدق عليها ويهيمن، ستكون قادرة على أن تُبَيِّنَ لهم الذي اختلفوا فيه فتعود الأمَّة إلى وحدتها، وتنتهي أسباب النزاع فيما بين فصائلها.

وقد بدأ عبد العزيز ذلك في نطاق صلاحيَّاته، ولما وَلِيَ ولده عمر الخلافة كان هَاجِسُ إعادة وَحْدَةِ الأمَّة يُؤَرِّقُهُ؛ بل كان ذلك حجر الزاوية في سياساته، فبدأ بتقليص نفوذ أهله من بني أميَّة، وَجَدَّ في ذلك حتى كادوا يتمردون عليه، بل أشار بعض المؤرخين إلى الرجل ربما مات مسمومًا. ثم قام برد المظالم وجاء بعلماء اشْتُهِرُوا بِوَرَعِهِمْ وَزُهْدِهِمْ وشجاعتهم، ليُعِينُوهُ على هذا الأمر.

وبدأ حوارًا جادًّا مع سائر الفئات التي كان من سبقه من خلفاء بني أميَّة قد أعلنوا الحرب عليها، ومنهم "الخوارج" وغيرهم، ولو أنَّ حياة الرجل امتدت لعدة سنوات أخرى لربما تمكن من لم الشمل وتوحيد الأمَّة من جديد، ولكن قدَّر الله وما شاء فعل.

ومن إجراءاته -كذلك- أنَّه أمر بجمع السنن والآثار كافَّة، وتتبعها، وذلك لتكون فقهًا للأمَّة يغنيها عن فقه الفقهاء، ولعلّه يغلق بعض أهم أبواب الاختلاف

بين الأمَّة والانشغال عن القرآن المجيد. لكنَّ هذه المشروعات الطموحة لم يتسع عمره ﷺ لإكمالها، وإذا بهذه السنن والآثار تتحول على أيدي من جاءوا بَعْدُ إلى وسيلة اختلاف إضافيَّة أضيفت إلى ما كان، وصيَّرها بعضهم نصًّا موازيًا للقرآن، مشتملاً على ما فيه، بل تمتاز عليه بما تحمله من تفاصيل للوقاية، والأمور تجعلها إلى حد ما كافية ومغنية عنه، فهي عندهم بيان له وتطبيق لما فيه، وتفصيل لما أجمله، وتقييد لما أطلقه، وتخصيص لما عممه... ولذلك فقد تجرأ الأوزاعي على القول: "بأنَّ السنَّة قاضية على الكتاب،" و"أنَّ الكتاب يحتاج السنَّة بأكثر مما تحتاج السنَّة الكتاب" إلى غير ذلك من الأقوال التي صرح أحمد بن حنبل بأنه: "ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكني أقول إنَّ السنة تفسر الكتاب وتبينه."[1]

وحين نقول هذا لا ينبغي أن نقوله -بإطلاق؛ بل بحذر شديد- ذلك لأنَّ القرآن الكريم ليس بغامض ولا مبهم، بل وصفة سبحانه "بالبيان": ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾﴾ (آل عمران: ١٣٨)، ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾ (الأعراف: ٢٠٣)، وقال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ (النحل: ٨٩).

ولقد ذهب أبو إسحاق الشاطبي بنظره الدقيق إلى القول بعموم هذه الآية الكريمة، وأنَّ السنَّة ذاتها شيء يندرج تحت التبيان القرآنيّ، فهي معتمدة عليه، دائرة حوله حيث دار، لا تنفك عن مداره، ولا تخرج عنه بحال، فالقول النبويّ تفصيل لما جاء بلسان القرآن للذكر، وأفعاله ﷺ وسلوكيَّاته وخُلُقُهُ -كُلُّهَا- تطبيقات واتِّباع للقرآن المجيد، وتنزل لما به في واقع الحياة، وتقريراته تعني أنَّ القرآن المجيد يقر ذلك في أصل من أصول علمها رسول الله ﷺ فأقرّ ما

(١) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، مرجع سابق، ج١، ص٣٩.

أقرّ القرآن؛ ولذلك لخّص القرآن المجيد المهام النبويَّة بوضوح شديد لا يتَّسع لأيِّ لَبْس: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿٩٢﴾﴾ (النمل: ٩١-٩٢)، وقوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ (آل عمران: ١٦٤).

إنَّ تلك العقليَّة الجزئيَّة التي تكوَّنت تحت ضغوط الفتن الداخليَّة والخارجيَّة، والمستجدات الكثيرة، وضغوط الثقافات والحضارات المختلفة، والمطلب "والقانون أو التشريعيَّة" التي لا تتوقف ولا تتناهى أخذت تضغط تحت وطأة التسليم بتلك القاعدة العجيبة "النصوص متناهية والوقائع غير متناهية"، لإيجاد أدلة موازية للقرآن تقدم الآليَّات والأدوات اللازمة لتوفير "الإنتاج الفقهيّ".

ولذلك فإنَّ السنَّة لم تكن نصًّا مدونًا في جيل التلقي، ولم يندب رسول الله ﷺ إلى تدوينها أحدًا، وما دُوّنه بعضهم منها وعلم به ﷺ أَمَرَ بمحوه، ولا ينبغي أن يفهم من هذا أنَّ رسول الله ﷺ أراد أن يفهمهم بأنَّ سنَّته لا يحتج بها، وأنَّها لا علاقة لها بالتشريع وبناء الأمَّة، وتسديد مسيرتها، بل كانت الحكمة في ذلك أعمق بكثير، وأهم من هذه الاستنتاجات البعيدة، إنَّها قضيَّة تربويَّة تتعلق بكيفيَّة صياغتها العقل والنفس صياغة قرآنيَّة، بحيث يأتي كل شيء بعد ذلك يكتبه الإنسان من أي مصدر من مصادر المعرفة؛ ليقرأه الإنسان بعقليَّة ونفسيَّة صاغها القرآن المجيد، فلا يمكن أن تشد عقله أو نفسه بعيدًا عن مدار القرآن.

ب- تطوُّر الرواية:

لقد سبق أن أشرنا إلى أنَّ الجيل الذي عاش مع رسول الله ﷺ عرف بأنَّه "جيل التلقي"، وعرف الجيل الثاني بأنَّه "جيل الرواية"، كما عرف الجيل الثالث بأنَّه "جيل الفقه" والواقع أنَّ هذه الأجيال متداخلة عدا "جيل التلقي" الذي تعد النقطة الفاصلة فيه وفاة رسول الله ﷺ، وفي جيل التلقي لم تَغِبْ "الرواية" تمامًا

عن ذلك الجيل كما تقدم؛ لأنَّ الذين لم يكونوا يشاهدون رسول الله ﷺ يروي لهم الحاضرون من الصحابة ما شاهدوه وما سمعوه منه ﷺ، وهؤلاء الغزاة والمسافرون والساكنون خارج المدينة هم الأكثرون، فالرواية كانت شائعة، لكنَّ أكثر أولئك الذين كانوا يتلقون الروايات يستطيعون التأكد من صحة ما رُوِيَ لهم عند لقائهم برسول الله ﷺ ومشاهدتهم المباشرة لأحواله،[1] ولذلك فإنَّ وجود ظاهرة الرواية بذلك الشكل لا ينزع عن ذلك الجيل اتصافه بأنَّه "جيل التلقي"، الذي كانت سماته الأساسيَّة أنَّه جيل الاتباع والتأسِّي والاهتداء والاقتداء بهدي رسول الله ﷺ دون كبير مشقة، أو جهد بالغ.

أمَّا "جيل الرواية" بعد وفاة رسول الله ﷺ فقد تداخل مع "جيل الفقه"، لكنَّ ذلك التداخل لم يكن كاملاً ولم يمنع تمايز المعارف والمسائل المتصلة بالفقه عن المعارف والمسائل المتصلة بالرواية؛ إذ إنَّ وجود العلماء القادرين على الإحاطة بالفقه وأدلته، والروايات وأسانيدها نادر جدًا، ولذلك قال اللَّكْنَوِيُّ (ت: ١٣٠٤هـ): "... إنَّ الكتب الفقهيَّة وإن كانت مُعْتَبَرَةً في أنفسها بحسب المسائل الفرعيَّة، وكان مصنفوها -أيضًا- من المعتبرين والفقهاء الكاملين لا يُعْتَمَدُ على الأحاديث المنقولة فيها اعتمادًا كُلِّيًّا، ولا يُجزم بورودها وثبوتها -قطعًا- بمجرد وقوعها فيها، فكم من أحاديث ذكرت في الكتب المعتبرة وهي موضوعة ومختلقة..."، ثم قال: "فمن المحدثين من ليس له حظ إلا رواية الأحاديث ونقلها من دون التفقه والوصول إلى سرها، ومن الفقهاء من ليس لهم حظ إلا ضبط المسائل الفقهيَّة من دون المهارة في الروايات الحَدِيثِيَّةِ..."[2]

---

(١) النووي، **صحيح مسلم بشرح الإمام النووي**، مرجع سابق، ج١، ص١٦٩، في كتاب الإيمان. حديث أنس في مجيء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: "يا محمد أتانا رسولك فزعم كذا". قال النووي: "واسم الأعرابي ضمام بن ثعلبة، كما جاء مسمى في رواية البخاري وغيره". انظر أيضًا:
- اللكنوي، محمد عبد الحي. **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٦٥م، ص٢٥.

(٢) اللكنوي، **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، مرجع سابق، ص٣٠-٣١.

وكلام اللَّكْنَوِيِّ يُشِيرُ إلى ظاهرة خطيرة مُبَكِّرَةٍ هي ظاهرة "الفصام بين الفقه والحديث"، وهي ظاهرة بدأت بواكيرها بالظهور سنة (٤٠هـ)،[١] وتطورت إلى أن أخذت شكلها المتمثل في تكوين "مدرستي أهل الرأي وأهل الحديث"،[٢] وهذه الظاهرة برغم أنَّها لم تكن صحيَّة في آثارها فقد أفاد طلاب العلم منها من بعض الجوانب الفَنِّيَّةِ أو التَّعْلِيمِيَّةِ.

يقول أمين الخولي: "نشأت الرواية الحَدِيثِيَّةُ نَشْأَةً تطوريَّة؛ إذ لم يشعر القوم بحاجة إلى شيء من الإسناد وسلسلته، حينما كانوا يتلقون عن الرسول ﷺ مباشرة، مُجْمَلاتٍ أو مُفَصَّلاتٍ من التعليم الديني، كتلقي الطالب عن معلمه، يحفظونها الحفظ الواعي، الذي نَمَّتْهُ فيهم البَدَاوَةُ المُبتعِدَةُ بهم عن الاعتماد على غير الحافظة، ثم هم يجدون أمامهم في كل مناسبة ذلك المرجع الرسميَّ مَعِينًا فياضًا يستقون منه، وهم مع هذا وذاك جماعة محدودة متعارفة في بيئة غير فسيحة، لا يكثر أن ينقل فيهم قريب لبعيد، ولا حاضر لغائب.

فأمَّا حين اتسعت الرقعة، وخرجوا من الحجاز إلى غيرها من الأقطار، فقد اضطروا إلى أن يسألوا العارفين، من ذوي العلم فيهم، عما عسى أن يكونوا قد سمعوه من الرسول ﷺ، فيجيب أولئك الواعون لمسموع تفردوا به دون سواهم، بفضل ملازمة قويَّة، ومواتاة ظروف... أو يتوقف أولئك المسئولون، أو يحيلون على غيرهم من طبقتهم... ومع هذا الحال، لا تتضح الحاجة، ولا يقوى الشعور بالضرورة القاضية بالعزو والإسناد... وجائز أن يستمر ذلك جيلاً أو جيلين، دون شعور بضرورة قويَّة للإسناد المبيِّن لمصدر تلقي ما يذكر من علم.[٣]

ثم تتغيَّر الظروف بمغيّرات اجتماعيّة مختلفة، من بينها قوة الوعي العلميّ،

---

(١) عبد الرزاق، مصطفى. **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٦م، ص٢١٣.

(٢) العلواني، طه جابر. **أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة**، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٥م، الفصل الثالث.

(٣) الخولي، أمين. **الإمام مالك**، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٥١م، ص٣٥٠.

الحافز على الرغبة في معرفة أصل التلقي، ومدى الاطمئنان له، كما أنَّ من بينها ما يذكرون هم قديمًا من فساد الحال، وشيوع الوضع، وانتشار المقالات الكلاميَّة المضللة، فيلفت ذلك كله إلى ضرورة إضفاء الثقة على القول المنقول، وتقوى الحاجة إلى هذا الإسناد، فيكون إذ ذاك ضرورة مقدرة بقدرها، ويبدأ يسير الشأن لجدته، قصيرًا لقرب زمنه، هين الأهميَّة -في الجملة- لا يشعر أصحاب العلم بكبير خطره، فيحرصون على طلبه والإلزام به.

وتتدرج الحياة، فيكتمل الوعي العلميّ، وينتبه للدقة في المناهج، وتجد دوافع اجتماعيَّة مختلفة، كالذي ذكروه من شئون اعتقاديَّة وغيرها، فيزيد الحرص على الإسناد، ويقوى الالتفات إليه، ويكثر التنبه إلى التزامه والإلزام به.

على هذا الغرار كان التدرج، الذي تدفعنا ثقتنا بالسنن الكونيَّة إلى الاطمئنان له، والارتياح؛ لتقرير أنَّه الخطة التي اتبعتها حياة الرواية والإسناد، فبدآ بسيطين، وَمَضَيَا إلى الاكتمال على الدهر.

ولا نقف في التقرير عند الثقة بالسنَّة الكونيَّة، وَجَدَّ العِلمُ في بيان عمومها وشمولها، بل نجد من خبر التاريخ ونقل الراوين من قومنا، ما يؤيد أنَّ الرواية لم تخلق ذلك الخلق المستقل، ولم تبدأ كاملة الكمال كله، دقيقة الدقة كلها، ولم تكن موضع العناية التامة والالتزام الدائم منذ عرفت للقوم رواية دينيَّة إسلاميَّة، أو رواية تاريخيَّة وأدبيَّة، بل كانت تتفاوت هذه العناية بتفاوت الظروف، ويختلف هذا الالتزام الحريص، باختلاف الأحوال والأيام، ومن ذلك مثلاً ما تحدثنا به أخبارهم من ترك الإسناد، وعدم السؤال عنه أول الأمر،[1] حتى كانت الظروف الاجتماعيَّة اللافتة إليه، فسألوا عنه وطلبوه، وذلك فيما يروي عاصم الأحول

(١) وقد استغرق ذلك حوالي (٤١٠) سنة بعد وفاته -عليه الصلاة والسلام؛ ولذلك لجأ المشتغلون بالحديث عندما ازداد الاهتمام بالإسناد إلى التوثيق بالسبر وتركيب الأسانيد، وافتراضها، فقد يفترض بعض هؤلاء أنه ما دام فلان قد تتلمذ على فلان فإذن يمكن أن نعدّ ماروا ذلك التلميذ مسندا إلى شيخه، وهكذا، ولا يخفى أنَّ هذا إلى الحرص والتخمين أقرب منه إلى العمل العلمي.

(ت: ١٤٢هـ) عن ابن سيرين (ت: ١١٠هـ) قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فَيُنْظَرُ إلى أهل السنَّة فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إلى أهل البدع فلا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ."[1]

ويبدو من السياق أنَّ الفتنة المذكورة هي فتنة الابتداع وشيوع المقالات، ويقرر أمين الخولي أنَّ الإسناد حتى وفاة الإمام مالك سنة (١٧٩هـ) لم يكن بعد قد اتخذ نظامًا دقيقًا تامًّا على نحو ما نراه مثلاً عند البخاري في القرن الثالث؛ أي بعد أكثر من جيلين من الناس، وطبقتين من المُحَدِّثِينَ، ولعلّ هذا يفسر لنا ظاهرة الإرسال في أحاديث مالك وَمَنْ سَبَقَهُ من العلماء، فهذا -فيما يبدو- أثر لعدم شعورهم بالحاجة -في تلك العصور المتقدمة القريبة من عهد الصحابة- إلى لزوم النص على ذكر الصحابيّ والالتزام التام له، فتخلفت عن ذلك مسألة المراسيل وحجيَّتها، واختلف فيها الأصوليُّون كما هو معروف.

وهذا يدل على أنَّ هناك أطوارًا ثلاثة مرت بها معارفنا الإسلاميَّة:

الطور الأول: طور "الثقافة الشفويَّة" وتداول سائر أنواع المعارف شفاهًا، ومنها السنن والنصُّ الوحيد المدون في السطور، والمحفوظ في الصدور في تلك المرحلة، هو القرآن المجيد -وحده- وكل ما عداه كان يجري تداوله شفاهًا إلا في القليل النادر.

والطور الثاني: طور الجمع والتدوين الذي بدأ بجمع المرويَّات ثم تدوينها من عام (٨٣هـ) على يد عبد العزيز والد عمر، واستكمل عمر بن عبد العزيز عام (٩٩هـ) ما بدأه أبوه، وقد جمعت فيه الأحاديث، والأخبار، وآثار الصحابة في التفسير والفقه وما إليها، وتكامل التدوين الرسمي لجملة من العلوم والمعارف الإسلاميَّة دون التفات إلى الإسناد متونًا وألفاظًا عام (١٤٣هـ)، وذلك في عهد أبي جعفر المنصور، واستمر -بعد ذلك- ما يقرب من مائة عام.

الطور الثالث: هو طور الفرز والتمايز؛ أي فرز تلك المعارف وتمييز بعضها

(١) الخولي، **الإمام مالك**، مرجع سابق، ص٣٥١.

عن بعض، وظهور ما عرف فيما بعد بـ"مبادئ العلوم"؛ أي إن يكون لكل علم تعريف يميِّزه عن سواه، وموضوع يتقيد به، وبيان لمصادره وموارده وغايته وفوائده إلى أن اكتملت هذه المبادئ لتصبح عشرة.[1]

ت- فهم قضيَّة جمع عمر بن عبد العزيز للسنَّة النبويَّة في سياقها التاريخي:

لقد كانت الانشطارات بين الأمَّة تتوالى حتى بلغت حد التقاتل والاعتصام بالجبال والصحاري، لتنمية الفتن والانشغال بها، حتى جاء عمر ابن عبد العزيز ﷺ الذي حاول أن يرأب الصدع، وأن يعيد الفِرَقَ التي انشقت عن الأمَّة فاعتصم بعضها في الجبال، وذهب بعضها لمقاتلة المسلمين وَقَطْعِ الطرق، فبدأ مشروعه التجديديّ الإصلاحيّ بالحوار مع الخوارج فسلَّم لهم في بعض الأمور، وأوضح لهم جانب الصواب في بعضه الآخر حتى ترك بعضهم الجبال، وعاد إلى صفوف الأمَّة.

- فهل ما قام به عمر بن عبد العزيز بالأمر بتدوين السنَّة لوضع حد للافتراء على النبيّ ﷺ؟ أو كانت الغاية لتقليص دواعي الاختلاف بين فِرَقِ الأمَّة المختلفة؟ أو أنَّه كانت هناك أسباب كامنة تستبطن رؤية عمر لحال الأمَّة -آنذاك- من جهة، ونظرته المستقبليَّة من جهة أخرى؟

فقد عبر أبو زُرعة الدمشقي عن مراد عمر من عمليَّة الجمع والتدوين قائلاً: "... أراد عمر بن عبد العزيز أن يجعل أحكام الناس والاجتهاد حكمًا واحدًا، ثم قال: إنَّه قد كان في كل مِصْرٍ من أَمْصَارِ المسلمين وجند من أجناده ناس من أصحاب رسول الله، وكان فيهم قضاة قضوا بأقضية أجازها أصحاب رسول الله، ورضوا بها وأمضاها أهل المِصْرِ كالصلح بينهم، فهم على ما كانوا عليه من ذلك."[2]

(١) هي: الحد والموضوع والغاية والفائدة والمصادر والموارد وحكم تعلم ذلك العلم، ومؤسسه أو أول جامع لمسائله، ونسبته إلى ما سواه تأثرًا وتأثيرًا.

(٢) أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري. **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق: خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ج١، ص٥٠.

وهذا النصّ يوضح أنَّ عمر بن عبد العزيز -الذي يمثل رأس الدولة آنذاك- كان يريد من وراء التدوينُ أن يتحول ذلك إلى قانون يحمل الناس عليه أو يلزمهم به، ومما يدل على ذلك أنَّ الزهري وغيره لم يقتصر في جمعه للسنَّة على ما هو منسوب إلى الرسول ﷺ فقط، وإنَّما امتد ليشمل سير الصحابة من الخلفاء الراشدين وفقهائهم، ولا شك أنَّ في هذا المنهج إِشَارَةً إلى وضوح مفهوم السنَّة العمليّ الذي يظهر في عمليَّات التطبيق من قِبَلِ الصحابة ﷺ وهو ما أشار إليه عمر ابن عبد العزيز في كثير من خطبه.

ومما يؤكد ذلك أيضًا ما رُوِيَ عن عمر بن عبد العزيز أنَّه كان يناقش العلماء في السنَّة، يقول أبو الزناد بن ذكوان القرشي (ت ١٣١هـ): "رأيت عمر ابن عبد العزيز جمع الفقهاء فجمعوا له أشياء من السنن، فإذا جاء الشيء الذي ليس العمل عليه؛ قال: هذه زيادة ليس العمل عليها."[١]

فقد رأى عمر بن عبد العزيز ومن معه -في تلك المرحلة- ضرورة جمع السنن؛ لتقديم المصدر المُؤَوِّلِ للقرآن الكريم إلى جانب القرآن بوصفه المصدر التطبيقيّ المُؤَوِّلَ[٢] في الواقع لآيات الكتاب الكريم إلى الأمَّة؛ ليكون ذلك بيان منهج النبيّ ﷺ في اتباع القرآن وتطبيقه، بحيث يتمكن المسلمون من التأسِّي به -صلوات الله وسلامه عليه- ومساعدًا على حسم الخلافات والقضاء على المنازعات، وإعادة الوحدة إلى صفوف الأمَّة، فأصدر أوامره إلى علماء المسلمين في مختلف الأمصار للغاية بجمع السنن، فأرسل إلى ولاة الأمصار، كما أخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل

---

(١) البلخي، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي. **قبول الأخبار ومعرفة الرجال**، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحمن. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، ص١٧.

(٢) لا نريد بالتأويل معناه الاصطلاحي الذي شاع فيما بعد مقابلاً للتفسير أو مرادفًا له، بل نريد بذلك التطبيق الذي هو المعنى القرآني الذي جاء به قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ ۚ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٥٣﴾﴾ (الأعراف: ٥٣).

الآفاق: "انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه."[1] وفي رواية للخطيب في "تقييد العلم" أنَّه كتب بذلك إلى أهل المدينة[2] أن تجمع السنن.[3] وجاء في "تقييد العلم" عن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب الزهري قال: "سمعته يعني ابن شهاب الزهري يقول: لولا أحاديث تأتينا من قِبَلِ المشرق نُنْكِرُهَا لا نعرفها، ما كتبت حديثًا، ولا أَذِنْتُ في كتابه."[4] ورأي الزهري هو رأي أكثر علماء ذلك العصر، فإنَّ حرصهم على حديث رسول الله ﷺ من أن يَدْرُسَ لا يقل عن حرصهم على سلامته من الكذب والوضع، فكان هذان العاملان من أقوى العوامل التي حَفَّزَتْ هِمَمَ العلماء إلى كتابة السنَّة النبويَّة، فعندما تبنَّت الحكومة جمعها رسميًّا على يدي الخليفة الوَرِع عمر بن عبد العزيز، الذي اتخذ خطوة حازمة، وكان فيما كتب أهل المدينة: "أَخبرنا يحيى بن سعيد عن عبد الله ابن دينار أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (١١٧هـ) يأمره: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنَّة ماضيَّة، أو حديث عمرو بن حزم (٩٨هـ)، فاكتبه فإنِّي خفت دروس العلم وذهاب أهله."[5]

وعن عبد الله بن دينار أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمرو ابن حزم: "انظر ما كان من حديث عبد الله بن دينار، قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى المدينة "انظروا، وفي حديث عفان إلى أهل المدينة: أن انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإنِّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء". وفي رواية: أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن (٩٨هـ)، والقاسم

---

(١) رواه الأصبهاني في تاريخه، انظر:
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله. **تاريخ أصبهان**، تحقيق سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٠٤.

(٢) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص١٠٣ وما بعدها، ص١٠٦.

(٣) السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مرجع سابق، ص١٠٣ وما بعدها (أولاً: تدوين السنة).

(٤) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

(٥) المرجع السابق، ص١٠٥.

ابن محمد (١٠٧هـ)، فكتبه له. وفي رواية: "فإنِّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبيّ ﷺ، وَلْيُفْشُوا العِلمَ، ولْيَجْلِسُوا حتى يَعْلَمَ مَنْ لا يَعْلَمُ، فإنَّ العلم لا يُهْلِكُ حتى يكون سرًا."[١]

وطلب عمر بن عبد العزيز من أبي بكر بن حزم جمع الحديث، ذلك لأنَّ أبا بكر بن حزم هو أحد أعلام عصره؛ إذ قال فيه مالك بن أنس: "ما رأيت مثل أبي بكر بن حزم أعظم مروءة ولا أتم حالاً... وَلِيَ المَدِينَةَ وَالقَضَاءَ والمَوْسِمَ،"[٢] وعنه كذلك قال: "لم يكن عندنا أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر،"[٣] وكان قد طلب منه أن يكتب إليه حديث عمرة بنت عبد الرحمن، وهي خالته، نشأت في حجر عائشة -رضي الله عنها- وكانت من أثبت التابعين في حديث عائشة -رضي الله عنها-.[٤]

والنموذج الذي يمثل ما كان يريده عمر بن عبد العزيز من جمع السنَّة أفضل تمثيل، هو الإمام مالك بن أنس الذي صنف الموطأ، وهو ما نَوَدُّ إِلقَاءَ الضَّوْءِ على منهجه فيما جمعه في كتابه.

ث- منهج الإمام مالك في الموطأ:

يعد كتاب الموطأ أَوَّلَ صَحِيحٍ مَجْمُوعٍ مُدَوَّنٍ في عِلمَيِ الحديث والفقه معًا، وهو أقدم كتابٍ في هذا المجال... ولقد جاء في مقدمة ابن حجر لكتاب البخاريّ فقد نقل ما جاء عن الشافعي رضي الله عنه أنَّه قال: "ما أعلم في الأرض كتابًا

---

(١) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٤.

(٢) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. **تهذيب التهذيب**، حيد آباد: دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٥هـ، ج١٢، ص٣٩.

(٣) المصدر السابق، ج١٢، ص٣٩.

(٤) المصدر السابق، ج١٢، ص٤٣٨. وقال سفيان بن عيينة: "أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة: القاسم ابن محمد، وعروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن". انظر:
- الخطيب، **السنة قبل التدوين**، مرجع سابق، ص٣٣١.
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. **الجرح والتعديل**، حيد آباد: دائرة المعارف النظامية، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، المقدمة، ص٤٥.

في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك،"[1] ولقد قال عبد الرحمن بن مهدي: "أئمة الحديث الذي يُقْتَدَى بهم أربعة: سفيان الثوري (١٦١هـ) بالكوفة، ومالك (١٧٩هـ) بالحجاز، والأوزاعي (١٥٧هـ) بالشام، وحماد بن زيد (١٧٩هـ) بالبصرة"، ثم وَازَنَ بينهم فقال: "الثوري إمام في الحديث، وليس إمامًا في السنَّة، والأوزاعي إمام في السنَّة وليس إمامًا في الحديث، ومالك إِمَامٌ فيهما."[2]

وروي أنَّ أبا جعفر المنصور قال للإمام مالك: "ضع للناس كتابًا أحملهم عليه، ثم أضاف أبو جعفر: يا أبا عبد الله ضم هذا العِلمَ وَدَوِّنْهُ كتبًا، وتجنب فيها شَدَائِدَ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، ورُخَصَ ابن عباس، وشَوَاذَّ ابن مسعود وَاقْصِدْ أَوَاسِطَ الأُمُورِ، وما اجتمع عليه الصحابة."[3] ويتضح هنا أنَّ هناك نوعًا من التوافق بين رَأْيَيْ عمر بن عبد العزيز وأبي جعفر المنصور: "فقد فكر أبو جعفر في الأمر الذي فكر فيه عمر بن عبد العزيز وهو جمع العلم المدنيّ، فقد أمر عُمَرُ أبا بكر بن حزم وأمر أبو جعفر مالكًا ﷺ. وإذا كانت قد توافرت الدواعي عند مالك من تلقاء نفسه لتدوين العلم المدني خَشْيَةَ الدروس، فقد كان طلب الخليفة مُزَكِّيًا للأمر الذي رأى دواعيه متوافرة، ولكنَّ الكتاب لم يُنْشَرْ في وقت الخليفة أبو جعفر المنصور، بل في سنة (١٥٩هـ) وطلب أبي جعفر سنة (١٤٨هـ)،[4] ولقد رأى الخلفاء من بعده

---

(١) ابن الحجر العسقلاني، **هدي الساري "مقدمة الباري شرح صحيح البخاري"**، مرجع سابق، ص٨.

(٢) وقد أشار الشيخ محمد أبو زهرة إلى قول ابن الصلاح حين سئل عن معنى هذا الكلام فقال: "السنة هنا ضد البدعة، فقد يكون الإنسان عالمًا بالحديث، ولا يكون عالمًا بالسنة". ثم يعلق على هذا الكلام الشيخ أبو زهرة بقوله: "ونحن نرى أن المراد بالسنة العلم بأقضية الصحابة وفتاويهم، وكذلك العلم بأقضية التابعين وفتاويهم". انظر:
- أبو زهرة، **مالك**، مرجع سابق، ص٨٧.

(٣) المرجع السابق، ص٢٢٥.

(٤) المرجع السابق، ص٢٢٨ وما بعدها. وانظر أيضاً:
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة** ﷺ، بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ت.)، ص٤١.
- القاضي عياض، عياض بن موسى. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق: أحمد بكير محمود، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٧م، ص٢٣٢.

مثل رأيه، ورأي الرشيد أن يحمل الناس على الأخذ بالموطأ في القضاء، ولقد نقل السيوطي في مناقب مالك أنَّه قال للرشيد عندما كرر طلب نشر الموطأ: "يا أمير المؤمنين إنَّ اختلاف العلماء رحمة الله على هذه الأمَّة..."

هناك، إذن، علاقة فكريَّة واضحة بين ما أراده عمر بن عبد العزيز الخليفة الأمويّ في جمع السنن، وما فعله الإمام مالك في الموطأ بتشجيع من أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، وهو توحيد الأقضية في الدولة الإسلاميَّة للقضاء على الاختلافات بين القضاة والوُلاةِ في الأقاليم المختلفة، أو بتعبير آخر توحيد الفقه عن طريق تقديم سُنَنِ رسول الله ﷺ وأقوال أصحابه وخُلَفَائِهِ والتابعين لهم -خاصَّة المَدَنِيِّينَ منهم الذين فهموا السنَّة على أنَّها العمل الذي وَرِثُوهُ عن النبي ﷺ وأصحابه- بين أيدي القُضَاةِ، لتكون مَرْجَعَهُمْ في الحكم والقضاء والفتوى، فقد كانت الفكرة في المقام الأول هدفها تنظيم الدولة قانونيًا، وليس مجرد جمع عشوائي للأحاديث والروايّات، وإنَّما الدعوة إلى التبصر في فقه السنَّة النبويَّة بوصفها تنظيراً لمفهوم الاتباع في البيان النبويّ، واللافت للنظر أنَّ كُلاً من الخليفة عمر بن عبد العزيز والإمام مالك بن أنس كانا من تلامذة مدرسة المدينة التي استقر لديها مفهوم السنَّة بمعناها العمليّ.

يقول مالك: "لا يجوز الأخذ بالأحاديث التي يرويها هؤلاء الصالحون غَيْرُ العارفين بالشريعة". ويقول: "لقد أدركت في هذا البلد (يعني المدينة) مشائخ لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، وما أخذت عن واحد منهم حديثًا، قيل له: وَلِمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون بما يحدثون". وكان يقول: "لا تأخذ العلم عن شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يُحَدِّثُ."[1]

يقول الدَّهْلَوِيُّ: "فإن اتفق أهل البلد (أي المدينة) على شيء أخذوا بنواجزه."[2]

(١) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ج١، ص١١٦، انظر أيضا:
- فوزي، **تدوين السنة**، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٢) الدهلوي، ولي الله أحمد بن عبد الرحيم. **حجة الله البالغة**، تحقيق: سيد سابق، القاهرة: دار الكتب الحديثة، (د. ت.) ص٣٠٦.

وهو الذي يقول في مثله مالك: "السنَّة التي لا اختلاف فيها عندنا أي في المدينة كذا وكذا."[1]

وإن اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها إمَّا بكثرة القائلين به، أو لموافقته لقياس قوي، أو تخريج من الكتاب والسنَّة، وهو الذي يقول في مثله مالك: "هذا أحسن ما سمعت".

وكان مالك من أثبتهم في حديث المدنيين عن رسول الله ﷺ، وأوثقهم إسنادًا، وأعلمهم بقضايا عمر وأقاويل عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة، وبه وبأمثاله قام علم الرواية.

وربما يرد حول موطأ مالك سؤال هو: في أي الفنون يصنف الموطأ، الحديث أو الفقه؟

قال الإمام الدَّهْلَوِيُّ في حُجَّةِ الله البَالِغَةُ: "وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث:

فنقول: هي بناءً على الصحة والشهرة على أربع طبقات:

- وذلك لأنَّ أعلى أقسام الحديث ما ثبت بالتواتر، وأجمعت الأمَّة على قبوله والعمل به.
- ثم ما استفاض من طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ لا يبقى معها شُبْهَةٌ يُعْتَدُّ بها، واتفق على العمل به جُمْهُورُ فُقَهَاءِ الأمصار، أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصَّة، فإنَّ علماء الحرمين محل الخلفاء الراشدين في القرون الأولى، ومحط رجال العلماء طبقة بعد طبقة يبعد أن يسلم منهم الخطأ الظاهر، أو كان قولاً مشهورًا معمولاً به في قُطْرٍ عَظِيمٍ مرويًّا عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين.

---

(١) الأصبحي، مالك بن أنس. **الموطأ**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي: مؤسسة زايد ابن سلطان آل نهيان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ط١، ج٢، ص٢٤٨.

obeikan.com

- ثم ما صح أو حسن سنده، وشهد به علماء الحديث، ولم يكن قولاً متروكًا لم يذهب إليه أحد من الأمَّة، أمَّا ما كان ضعيفًا موضوعًا أو منقطعًا أو مقلوبًا في سنده أو متنه، أو من رواية المجاهيل، أو مخالفًا لما أجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة، فلا سبيل إلى القول به.

فالصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ما صح أو حسن غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلا مع بيان حاله، فإنَّ إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدح بالكتاب.

- أن تكون الأحاديث مشهورة، والشهرة أن تكون الأحاديث الواردة فيها دائرة على السنَّة المحدثين قبل تدوينها وبعد تدوينها، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رَوَوْهَا بِطُرُقٍ شتى وأوردوها في مسانيدهم ومجاميعهم، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه، وكشف مُشْكِلِهِ، وشَرْحِ غَرِيبِهِ، وبيان إعرابه، وتخريج طرق أحاديثه، واستنباط فِقْهِهَا، والفحص عن أحوال رُوَاتِهَا طبقة بعد طبقة إلى يومنا هذا حتى لا يبقى شيء مما يتعلق به غير مبحوث عنه إلا ما شاء الله ﷻ.

ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه في القول بها وحكموا بصحتها، وارتضوا رأي المصنف فيها، وتلقوا كتابه بالمدح والثناء، ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون منها وعنها، ويعتمدون عليها ويعتنون بها، ويكون العامَّة لا يخلون عن اعتقادها وتعظيمها. وبالجملة فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان في كتاب كَمُلَ وكان من الطبقة الأولى، وإن فُقِدَتَا رأسًا لم يكن له اعْتِبَارٌ، وما كان أعلى حد في الطبقة الأولى فإنَّه يصل إلى حد التواتر، وما دون ذلك يصل إلى الاستفاضة، ثم إلى الصحة القطعيَّة، أعني القطع المأخوذ في علم الحديث المفيد للعمل. والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعيَّة، أو الظنيَّة وهكذا ينزل الأمر.

فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم. قال الشافعي: "أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ موطأ مالك."[1] واتفق أهل الحديث على أنَّ جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأمَّا على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من أخرى، فلا جرم أنَّها صحيحة من هذا الوجه. وقد صنف في زمان مالك موطآت كثيرة في تخريج أحاديثه ووصل منقطعه، مثل كتاب ابن أبي ذئب، وابن عيينة، والثوري، ومعمر، وغيرهم ممن شارك مالكًا في الشيوخ، وقد رواه عن مالك بغير واسطة أَكْثَرُ من ألف رجل، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصي البلاد، فمنهم المُبَرَّزُونَ من الفقهاء كالشافعي، ومحمد بن الحسن، وابن وهب، وابن قاسم، ومنهم نحارير المحدثين كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه، وقد اشتهر في عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام، ثم لم يأت زمان إلا وهو أكثر له شهرة وأقوى به عناية، وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أهل العراق في بعض أمرهم، ولم يزل العلماء يُخَرِّجون أحاديثه ويذكرون متابعاته، وشواهده،

(١) عفا الله عن الإمام الشافعي وغفر لنا وله على قوله هذا، فإنَّ استعمال أفعل التفضيل إنما يكون بين متماثلين متقاربين لكن أحدهما في الصفة التي صيغ منها أفعل التفضيل أعمق. ومن المعلوم للإمام الشافعي في جلالة قدره وعلو باعه في العربية أن كتاب الله لا يمكن أن يدخل معه أي كتاب آخر مهما كان في مفاضلة أو تفضيل، كيف ومُنْزِلُه جل شأنه قال فيه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ (البقرة: ٢)، وتحدى سائر خلقه أن يأتوا بمثل سورة من سوره، وثبت عجزهم. في حين أن البخاري جاء بعد مالك، وفضل كثيرون صحيحه على موطأ مالك، وجاء مسلم بعد البخاري ويفضل إخواننا المغاربة مسلما على البخاري، وهكذا. فقولهم هذا: "أصح كتاب بعد كتاب الله سواء أطلقوه على موطأ مالك أو على صحيح البخاري أو سواهما، أمر ما كان لأحد أن يقوله؛ لأن كتاب الله لا يدانيه أي كتاب آخر، وصحته تعتمد على أسس غير تلك الأسس التي يصحح على مثلها الموطأ أو صحيح البخاري أو سواهما، وكان يكفيهم أن يقولوا أن كتاب مالك أصح ما كتب في الحديث، أو أن صحيح البخاري أصح جامع من جوامع الحديث، أما أن يقال إنه أصح كتاب بعد كتاب الله فهو أمر فيه نظر، ونعتبره من هفوات الكبار، وهفوات الكبار على أقدارهم.

ويشرحون غريبه، ويضبطون مُشْكِلَهُ، ويبحثون عن فقهه، ويفتشون عن رجاله إلى غاية ليس بعدها غاية.[1]

واختلف الناس في الموطأ أهو كتاب فقه أم كتاب حديث؟ فالذين قالوا إنَّه كتاب حديث لاحظوا كثرة الأحاديث الواردة فيه، والذين قالوا إنَّه كتاب فقه قد لاحظوا فيه الاتجاه الفقهيّ، بحيث يمكن عدّه كتاب فقه. والأقرب عندنا أنَّ الموطأ أقرب ما يكون إلى كتاب في فقه السنَّة، فهو يحاول أن يجيب عن أسئلة فقهيَّة بِسُنَنٍ تصلح أن تكون فِقْهًا.

ومن المفيد أن يطرح سؤال آخر في هذا المقام وهو: هل تفرد الإمام مالك بمنهجه الذي صنف به "الموطأ"؟

لقد تفرد الإمام مالك في منهجه في الموطأ على كل من عاصره كما أشار إلى ذلك الشافعي: "ما أعلم في الأرض كتابًا في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك."[2] قال الإمام مالك: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسميته "الموطأ".

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي: "الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي."[3]

وقد صنف الإمام مالك الموطأ وَتَوَخَّى فيه القَوِيَّ من أحاديث أهل الحجاز، وَمَزَجَهُ بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وقد وضع مالك الموطأ على نحو عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه، في كل سنة، ويسقط منه، حتى بقي هذا.

وقد أخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعي، قال:

---

(١) الدهلوي، **حجة الله البالغة**، مرجع سابق، ج١، ص١٣٢ وما بعدها.

(٢) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٨.

(٣) الأصبحي، مالك بن أنس. **موطأ مالك**، تحقيق: تقي الدين الندوي، دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ/١٩٩١م، ص٢٩.

"عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يومًا، فقال: كتاب أَلَّفْتُهُ في أربعين سنة، وأخذتموه في أربعين يومًا! وما أقل ما تفقهون فيه! "[1]

وقال السيوطي: "وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد."[2]

نسخ الموطأ المختلفة:[3]

هل اتفقت روايات الموطأ على ذكر أقوال مالك؟ وهل اختلفت فيما بينها زيادة ونقصانًا؟ وجواباً على ذلك نقول: إن هناك عدة روايات لموطأ مالك:[4]

قال الإمام أحمد بن حنبل: "كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حُفَّاظِ أصحاب مالك، فَأَعَدْتُهُ على الشافعي، لأنّي وجدته أقومهم ولأمر ما"، قال البخاري: "أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر". وقد جاء عن القاضي عياض: "الذي اشتهر من نسخ الموطأ مما نقل منه أصحاب اختلاف الموطآت، نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم ثلاثين. وأول من صنف في الحديث ورتبه على أبواب: مالك في المدينة، وابن جريج بمكة، والربيع بن صبيح، وسعيد ابن أبي عروبة، وحماد بن سلمة بالبصرة..." وقال الحافظان ابن حجر والعراقي: "كان هؤلاء في عصر واحد، فلا يدرى أيهما سبق، وذلك في سنة بضع وأربعين ومائة."[5]

أمَّا نسخ الموطأ فعدتها أربع عشرة نسخة، ذكرها الإمام عبد الحي اللكنوي، وفي مقدمة كتابه "التعليق الممجد على موطأ مالك" وذكرها الإمام الشنقيطي في كتابه "الدليل السالك إلى موطأ الإمام مالك".

---

(١) المرجع سابق، ص٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص٧.

(٣) قورت، شعبان. **موسوعة السنة: الكتب الستة وشروحها "الموطأ"**، إستانبول: دار الدعوة، ١٩٩٢م، ج٢٠، المقدمة، ص د وما بعدها.

(٤) المرجع السابق، المقدمة، ج٢٠، ص د وما بعدها.

(٥) المرجع السابق، المقدمة، ج٢٠، ص د.

الموطأ برواية ابن زياد:

موطأ يحيى بن يحيى الليثي

موطأ محمد بن الحسن

مدونة ابن سحنون، وغيرها من النسخ المختلفة للموطأ التي اختلفت فيما بينها زيادة ونقصانًا.[1]

وهنا لا بد من وقفة بين مالك والبخاري.

جـ- بين كتاب الموطأ وصحيح البخاريّ:

جاء في مقدمة ابن حجر لصحيح البخاريّ: "فقد استشكل بعض الأئمة إطلاق أَصَحِيَّةِ كتاب البخاريّ على كتاب مالك مع اشتراكهما في اشتراط الصحة والمبالغة في التحري والتثبت، وكون البخاريّ أكثر حديثًا لا يلزم منه أفضليَّة الصحة، والجواب عن ذلك: أنَّ ذلك محمول على أصل اشتراط الصحة، فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحًا، فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه".

والبخاريّ يرى أنَّ الانقطاع علّة، فلا يخرج ما هذا سبيله في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم، ولا شك أنَّ المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به، فالمتصل أقوى منه إذا اشترك كل من رُوَاتِهِمَا في العدالة والحفظ. وعلم بذلك أنَّ الشافعيّ إنَّما أطلق على الموطأ أفضليَّة الصحة بالنِّسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة وغيرهما وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه.[2]

وقد قدمه الدارقطني وغيره في ذلك على أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح فقال الإسماعيليّ في المدخل: "أمَّا بعد فإنِّي نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه

---

(١) المرجع السابق، المقدمة، ج٢٠، ص و وما بعدها.

(٢) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٨ وما بعدها.

أبو عبد الله البخاريّ فرأيته جامعًا كما سُمِّيَ لكثير من السنن الصحيحة، ودالاً على جُمَلٍ من المعاني الحسنة المُسْتَنْبَطَةِ التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونَقَلَتِهِ والعلم بالروايات وعِلَلِهَا علمًا بالفقه واللغة، وتمكنًّا منها وتبحرًا فيها"... قال: "وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة منهم الحسن بن علي الحلواني، لكنَّه اقتصر على السنن، ومنهم أبو داود السِّجِسْتَانِيُّ وكان في عصر البخاري فَسَلَكَ فيما سماه سُنَنًا ذِكْرَ ما روى في الشيء، وإن كان في السند ضعف إذا لم يجد في الباب غيره. ومنهم مسلم بن الحجاج وكان يقاربه في العصر فَرَامَ مَرَامَهُ وكان يأخذ عنه أو عن كتبه إلا أنَّه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله، وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبد الله للرواية عنهم، وَكُلٌّ قَصَدَ الخَيْرَ غير أنَّ أحدًا منهم لم يبلغ من التشدد مَبْلَغَ أبي عبد الله ولا تسبب إلى استنباط المعاني، واستخراج لَطَائِفِ فِقْهِ الحديث، وتراجم الأبواب الدالة على ما له صلة بالحديث المروي فيه تسببه." وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو عَصْرِيُّ أبي علي النيسابوري وَمُقَدَّمٌ عليه في معرفة الرجال فيما قال وحكاه أبو يعلى الخليلي الحافظ في الإرشاد ما ملخصه: "رحم الله محمد بن إسماعيل، فإنه ألف الأصول، يعني أصول الأحكام من الأحاديث وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ وَكُلَّ مَنْ عَمِلَ بعده، فإنما أخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج."[1]

وقد كان التزام البخاري بالصحيح -على شرطه- مغنيًا له عن ذكر كثير من الأحاديث التي تقرر أحكامًا مُعَارِضَةً لاختياراته؛ إذ بإثباته عدم صحتها ضعفت عن أن تكون معارضة، فيترجح العمل بالأقوى في نظره.

ولقد كتب الإمام مالك -رحمه الله- كتاب الموطأ على طريقة الحِجَازِيِّينَ أَوْدَعَهُ أُصُولَ الأَحْكَامِ من الصحيح المُتَّفَقِ عليه، ورتبه على أبواب الفقه. ولقد قال الإمام مالك عن منهجه وَبَيَّنَ المصطلحات المُسْتَخْدَمَةَ في كتابه بقوله: "فإنَّ في كتابي حديث رسول الله ﷺ، وقول الصحابة، وقول التابعين، ورأيًا هو

(١) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج١، ص١١.

إجماع أهل المدينة ولم أخرج عنهم"، ثم يكشف -رحمه الله- عن منهجه في الاستدلال: "الأمر المُجْمَعُ عليه، والأمر عندنا، وببلدنا، وأدركت أهل العلم، وسمعت بعض أهل العلم، فقال: وما قلت: الأمر عندنا، فهو ما عمل به الناس عندنا، وجرت به الأحكام، وَعَرَفَهُ الجَاهِلُ وَالعَالِمُ، وكذلك ما قُلتُ فيه: ببلدنا، وما قُلتُ فيه: بَعْضُ أَهْلِ العلم، فهي شيء اسْتَحْسَنْتُهُ من قول العلماء، وأمَّا ما لم أسمعه منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب مَنْ لَقَيْتُهُ، حتى وقع ذلك موقع الحق، أو قريبًا منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم."[1]

ثم عُنِيَ الحُفَّاظُ بمعرفة طُرُقِ الأحاديث وأسانيدها المختلفة "الحجازيَّة والعراقيَّة وغيرهما"، وربما يقع إسناد الحديث من طرق متعددة عن رُوَاةٍ مختلفين، وقد يتحد في بعض الأحاديث، وقد يقع الحديث أيضًا في أبواب متعددة باختلاف المعاني التي اشتمل عليها. وجاء محمد بن إسماعيل البخاري -رحمه الله- وَخَرَّجَ أحاديث السنَّة على أبوابها في مسنده الصحيح، وجَمَعَ طُرُقَ الحجازيين والعراقيين والشاميين. واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، وكرر الأحاديث، يسوقها في كل باب بمعنى ذلك الباب الذي تضمنه الحديث، فتكررت لذلك أَحَادِيثُهُ في الأبواب باختلاف معانيها. ثم جاء مسلم بن الحجاج القُشَيْرِيُّ -رحمه الله- فَأَلَّفَ مُسْنَدَهُ الصحيح حذا حَذْوَ البخاري في نقل المُتفق على صحته، وحذف المتكرر منها، وجمع الطرق والأسانيد، وَبَوَّبَهُ على أبواب الفقه وتراجمه، ومع ذلك فلم يستوعبا الصحيح كله، وقد استدرك الناس عليهما في ذلك "بما أغفلا على شروطهما"، ثم كتب أبو داود، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي في السنن بأوسع من الصحيح، وقصدوا ما توفرت فيه شروط العمل، إمَّا من الرتبة العالية في الإسناد وهو الصحيح كما هو معروف، وإمَّا من الذي دونه كالحسن وغيره؛ ليكون ذلك إمامًا في السنَّة والعمل بها، وهذه هي المسانيد المعتمدة في الملة، وهي أمهات كتب الحديث في السنَّة.

---

(١) الخولي، **الإمام مالك**، مرجع سابق، ص٣٧٠ وما بعدها.

ومعرفة هذه الشروط والاصطلاحات كلها هي علم الحديث، وربما يفرد عنها الناسخ والمنسوخ فيجعل فنًّا برأسه وكذا الغريب، وللناس فيه تآليف مشهورة، ثم المؤتلف والمختلف.

فأمَّا صحيح البخاريّ فاستصعب على الناس شرحه، واستغلقوا منحاه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المتعددة ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفة أحوالهم واختلاف الناس فيهم. والبخاريّ يرى أنَّ الانقطاع علَّة، فلا يخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم، ولا شك أنَّ المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به، فالمتصل أقوى منه إذا اشترك كُلٌّ من رُوَاتِهِمَا في العدالة والحفظ. وعلم بذلك أنَّ الشافعيّ إنَّما أطلق على الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة وغيرهما وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه.[1]

حـ- منهج البخاري الفقهي في تراجمه:

ذكر ابن حجر -رحمه الله- في منهج البخاريّ في الترجمة: "ولنذكر ضابطًا يشتمل بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفيَّة، فليس ذكرها هنا من غرضنا، وهي أن تكون الترجمة دالَّة بالمطابقة لما يُورَدُ في مضمونها، وإنَّما فائدتها الإعلام بما وَرَدَ في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، كأنَّه يقول هذا الباب الذي فيه كَيْتَ وَكَيْتَ أو باب ذكر الدليل على الحُكْم الفُلانِيِّ مَثَلاً، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد فَيُعَيِّنُ أَحَدَ الاحتمالين بما يُذْكَرُ تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه بما هو في العكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً المراد بهذا الحديث العام الخصوص، أو بهذا الحديث الخاص العموم إشعارًا بالقياس لوجود العلَّة

(١) ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٨ وما بعدها.

الجامعة، أو أنَّ ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى، ويأتي في المطلق والمقيَّد نظير ما ذكرنا في الخاص والعام. وكذا في شرح المُشْكِلِ وتفسير الغَامِضِ وتأويل الظاهر وتفصيل المُجْمَلِ وهذا الموضع هو معظم ما يُشَكِّلُ مِنْ تراجم هذا الكتاب.

ولقد اشتهر من قول جَمْعٍ من الفضلاء "فقه البخاريّ في تراجمه"، وأكثر ما يفعل البخاريّ ذلك إذا لم يجد حديثًا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لِشَحْذِ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خَبِيئِهِ، وكثيرًا ما يفعل ذلك؛ أي يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدمًا أو متأخرًا فكأنَّه يحيل عليه أو يُومِئُ بالرمز والإشارة إليه، وكثيرًا ما يترجم بلفظ الاستفهام "كقوله: باب هل يكون كذا، أو من قال كذا ونحو ذاك"، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين. وغرضه: بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لم يثبت فيترجم على الحكم، ومراده ما يتفسر بَعْدُ من إثباته أو نفيه أو أنَّه محتمل لهما، وربما كان أحد المحتملين، أظهر وغرضه أن يُبْقِيَ للنظر مجالاً، وَيُنَبِّهَ على أنَّ هناك احتمالاً أو تعارضًا يوجب التوقف؛ إذ يعتقد أنَّ فيه إجمالاً أو يكون المدرك مختلفًا في الاستدلال به، وكثيرًا ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى لكنَّه إذا حققه المتأمل أجدى كقوله: "قول الرجل فاتتنا الصلاة"، وأشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا اللفظ، وكثيرًا ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الرأي كقوله: "باب استياك الإمام بحضرة رعيَّته" فإنَّه لما كان الاستياك قد يظن أنَّه من أفعال المهنة، فلعل بعض الناس يتوهم أنَّ إخفاءه أولى مراعاة للمروءة، فلما وقع في الحديث أنَّ النبيّ ﷺ استاك بحضرة الناس دل على أنَّه من باب التطيب لا من الباب الآخر نبه على ذلك ابن دقيق العيد.

وكثيرًا ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحًا في الترجمة، ويورد

في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر، وتارة بأمر خفيّ ومن ذلك "باب الأمراء من قريش"، وهذا لفظ حديث يروى عن علي ﷺ وليس على شرط البخاريّ ... فكأنَّه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطي، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة أعتقد أنَّه ترك الكتاب بلا تبييض، وقد جمع العلامَّة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية من ذلك أربعمائة ترجمة، وتكلم عنها، ولخصها بدر الدين بن جُمَّاعة، وتكلم عن ذلك بعد المغاربة وهو محمد بن منصور بن حمامة ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما فيه كتابه نحو مائة ترجمة وسماه "فك أغراض البخاريّ المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة"، وتكلم في ذلك أيضًا زين الدين علي بن المنير في شرحه على البخاري وأمعن في ذلك، ووقفت على مجلد من كتاب اسمه "ترجمان التراجم" لأبي عبد الله ابن رشيد السَّبْتِيِّ يشتمل على هذا المقصد وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تم كان في غاية الفائدة.[1]

من الواضح إذن، أنَّ الإمامين مالكًا والبخاري كان لكل منهما شَخْصِيَّتُهُ الفِقْهِيَّةُ القوية التي عبرت عن نفسها في كتابيهما "الموطأ" و"الجامع الصحيح"، وقد اختار كل منهم من الأحاديث والآثار والأقوال التي تقوي اختياره الفقهيّ بعد اجتيازها شروط الرواية والتحمل، التي وضعها لنفسه، لتصلح دليلاً عنده على هذا الاختيار، وذلك بعكس كثير من المحدثين الذين كان همّهم الأول الجمع والتسجيل سواء لأحاديث الرسول ﷺ أو لآراء الصحابة والتابعين مثل ابن أبي شيبة أبي بكر عبد الله بن محمد في "المصنف"، فإنَّ المطالع له لا يكاد يلمس أيّة شخصيَّة للمؤلف؛ إذ لا يعقب على ما يرويه لا من حيث الإسناد ولا من حيث الفقه خاصَّة في مسائل الخلاف، وإنَّما هو معنيّ بجمع ما قيل فقط دون عناية بتمحيصه أو الفصل فيه أو بيان رأيه.

أمَّا الإمام مالك والبخاري وغيرهما فقد تعاملوا مع الأحاديث بوصفها فقهًا،

(١) المرجع السابق، ص١٠ -١٢.

فاجتهد كل منهم في التأصيل لهذا الفقه، وذلك بحسب تكوينه الفكريّ.

خاتمة: عمَّ تمخضت عمليَّة التدوين:

ولكنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يمكن إطلاق مفهوم السنَّة على ما أنتجته عمليَّة تدوين السنَّة من روايات وأخبار وأحاديث منسوبة إلى النبيّ ﷺ؟ وهذا التساؤل بالطبع بمعزل عن فكرة حُجِّيَّةِ السنَّة من حيث هي سنَّة بالمفهوم الذي أوضحناه؛ وهي طريقة النبيّ ﷺ ومنهجه في تطبيق القرآن الكريم إذا ثبتت عنه ثبوتًا قطعيًّا لا شبهة فيه، إنَّما ينصب التساؤل على هذا الكم الهائل من الروايَّات التي جمعها لنا العلماء ودوَّنها المحدِّثون.

لقد أجبنا عن هذا التساؤل في فصل سابق عن السنَّة بين المفهوم والمصطلح، لكنَّ الذي لا شك فيه أنَّ عمليَّة جمع السنَّة كانت ثمرة جهود هائلة، لكنَّها تبقى في النهاية عمليَّة بشريَّة احتماليَّة وظنيَّة، ولا يستطيع أحد أن يجزم بأنَّ هذه الطريقة قد أحاطت بكل نص صحيح، ولا أنَّها منعت كل خبر ضعيف، ومن هنا فكيف يمكن في الدين الالتزام بما هذا شأنه؛ أي بما كان من المحتمل ألا يعرف أصلاً أو بما يحتمل أن يكون ضعيفًا مدخولاً، ومما يؤكد ذلك أنَّ هذه العمليَّة التدوينيَّة لم تكتمل فصولها قبل القرن الهجريّ الثالث، كما أنَّها لم تبدأ جديًّا قبل منتصف القرن الثاني.

كان لهذا المخاض المتمثل في عمليَّة التدوين نتائج وآثار كبيرة، فمن ناحية الكَمِّ تضاعفت الأحكام والتكاليف الشرعيَّة بما ورد في السنَّة "الأحاديث"، وأصبح هذا التراث الحي المتناقل هو أبرز مكوِّنات شخصيَّة المسلم.

ومن ناحية الطريقة فإنَّ السنَّة تحولت من التناقل العمليّ القائم على نقل السيرة النبويَّة والحياة العمليَّة إلى النقل الشفهيّ للأقوال المجردة؛ لأنَّها أصبحت على أيدي هؤلاء الرواة والنقلة عبارة عن تقصي الأقوال المنسوبة لرسول ﷺ، وبمعنى آخر بعد أن كانت السنَّة في عهد الرسول ﷺ وصحابته الكرام تمثل المنهاج والطريقة العمليَّة التي مارسها الرسول ﷺ، لتنفيذ وتطبيق

ما أنزل عليه؛ تغير هذا المفهوم وتوسَّع، وتمدَّد؛ ليشمل كل ما أُثِرَ عن النبيّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وهذا المفهوم للسنَّة الذي صاغه علماء كل فَنٍّ بحسب اصطلاحهم غير المفهوم الذي ورد في القرآن واللغة، كما أنَّه يشتمل على العوامل والحيثيَّات الزمانيَّة والمكانيَّة والظروف التي وردت فيها تلك السنن والسياقات؛ لتحدد بشيء من الدقة ما كان منها بلاغًا شرعيًّا ملزمًا للأمَّة جمعاء، وما كان منها خاصًّا بالمخاطبين به، أو اجتهادًا من النبيّ ﷺ أو شأنًا إنسانيًّا في نازلة لها أبعادها التي لا يعرفها إلا من كان طرفًا فيها.

فإنَّ أقوال النبيّ ﷺ وأفعاله تصدر بمناسبة وقائع تحدث في الحياة اليوميَّة للناس، ولم تكن تصدر في الفراغ المطلق، ومن ثَمَّ فقد كانت مرتبطة بالضرورة بالسياق الفعليّ لهذه الوقائع، ولا شك أنَّ هذه الأقوال والأفعال كانت تراعي خصوصيَّة السياق التفصيليّ للوقائع، وذلك وجه من أهم وجوه التفرقة الواجبة بين "النصّ القرآنيّ" المتضمن غالبًا لمبادئ كليَّة و"النص النبويّ" الصادر غالبًا في وقائع تفصيليَّة نسبيَّة.

وحين عدّت الأحاديث والأخبار هي "السنَّة النبويَّة" كانت النتيجة هي تعدية الدلالات الخصوصيَّة في معظم النصوص النبويَّة إلى دائرة العموم. وهذه الدلالات الخصوصيَّة للنصوص النبويَّة في معظمها لا تأتي فحسب من جهة الواقع التفصيليّ الذي كانت تصدر عنه عادة، وإنَّما تأتي كذلك من جهة أخرى هي بشريَّة النبيّ ﷺ، فقد كان النبيّ ﷺ يحكِّم هذه البشريَّة التي أمره القرآن الكريم أن يكرر إعلانها على الناس، وقد بالغ في تأكيد ذلك حتى صار الناس على وعي كامل به.

يقول عبد الله بن عمرو: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش "يعني المهاجرين" وقالت: تكتب كل ما سمعته من رسول الله ﷺ وهو بشر يتكلم في الغضب والرضا."[1]

(١) الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، مرجع سابق، ص١٥٨.

إنَّ هذه البشريَّة تخرج بالضرورة البدهيَّة كثيرًا من أقواله وأفعاله ﷺ من دائرة التشريع والإلزام، ومع ذلك فإنَّه لم يكتف بحكم الضرورة البدهيَّة بل عمد إلى تأكيدها بنصّ صريح مشهور هو قوله في تأبير النخل: "إنَّما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رَأْيِي فإنَّما أنا بشر". وفي رواية أخرى: "أنتم أعلم بأمر دُنْيَاكُمْ". وفي رواية: "إنِّي ظننت ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به، فإنِّي لن أكذب على الله ﷻ."[1] وفي رواية: "إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ فَإِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ."[2]

هنا تتجلى عظمة هذا الدين وعالميَّته، وصلاحيَّته لكل زمان ومكان، فهذا هو النبيّ ﷺ يفرق تفرقة حاسمة بين النبوّة والبشريَّة، وبين الرأي الشخصيّ والدين الإلهيّ، وبين الاجتهاد البشريّ والوحي الإلهيّ، وبين أمر الدنيا وأمر الدين، وبين ما يُحَدِّثُ به من عند نفسه وما يحدث به من عند الله ﷻ. إنَّ ثَمَّةَ، إذن، ما هو "وحي" من عند الله فهو دين ملزم، وما هو من أمر الدنيا فأهل الدنيا والخبراء في شئونها وشجونها أعلم به.

لقد غلبت الطريقة النقليَّة أو "منهجيَّة النقل" إن صح التعبير، فصارت هي السائدة في علم الحديث وفي عامَّة العلوم الإسلاميَّة التي عرفت بالنقليَّة وبالشرعيَّة، وفي هذه الأجواء ظهر طريق "الإسناد" الذي عدّه الوسيلة المُثْلَى لفرز وتنقية الأحاديث من الدخيل والموضوع، والمنهج الضابط الذي يمنح الثقة التامَّة بالمنقول المسند. وغاب عن أذهان كثيرين أنَّ الإسناد بمفرده منهج ظَنِّيٌّ في غير المتواتر؛ ولذلك احترف بَعْضُ الوَضَّاعِينَ فَبْرَكَةَ الأسانيد كاحترافهم لِفَبْرَكَةِ المتون، فكانوا إذا استحسنوا قولاً أو راويًا وضعوا له إسنادًا كما كان سعيد الدمشقي يفعل

(١) القشيري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معايش الدنيا على سبيل الرأي، ص٩٦١، حديث رقم: ٢٣٦١.

(٢) رواه أحمد في المسند، انظر:
- الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج٢٠، ص١٩، حديث رقم: ١٢٥٤٤.

ويقول: "لا بأس إذا كان كلام حسن أن تصنع له إسنادًا"! ! وذلك لعلمهم بأنَّ رواة الحديث لا يقبلونه إلا مسندًا، لينزلوه منزلة الحديث فاحترفوا وضع الأسانيد كما احترفوا وضع المتون.

ولا شك أنَّ الباعث لمعظم من حرصوا على جمع أقوال النبيّ ﷺ هو حفظ تراث الرسول، وتبليغ أمانة العلم، والعمل على جعل تلك المرويَّات بديلاً عن الحضور النبويّ في أداء دور المنهج الضابط طيلة حياته ﷺ وعندها أصبح الحديث علمًا وأصلاً يقوم عليه الفقه الإسلاميّ ودخلت الأمَّة مرحلة "الإنتاج الفقهيّ"، ووجد الفقهاء آلافًا مؤلفة من الأحاديث التي كان على الفقهاء الالتزام بها، وانحصر عملهم في التثبُّت من صحة الحديث وصلاحيّته للعمل به، فإذا ما انتهى إلى ذلك تعين العمل به، وإذا بدرت من أحد الفقهاء بَادِرَةُ اعتراض أو تَمَرُّدٍ طُعِنَ في دِينِهِ مباشرة، وقد يصل الأمر إلى حد التكفير، وهكذا انقسمت طوائف علماء الأمَّة إلى أهل رأي وأهل حديث، كما تضافرت جهود الطوائف الثلاث "السياسيين، والزهاد، والعلماء" على تجسيد حياة الرسول ﷺ، بحيث يتخلص من حقيقة الغياب النبويّ التي مهد القرآن المجيد لها؛ ليرد الوعي إلى ابن الخطاب والمفجوعين من الصحابة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ (آل عمران: ١٤٤)، وكذلك مقالة الصديق بعد حدوث الوفاة: "من كان يعبد محمدًا فإنَّ محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإنَّ الله حي لا يموت". فكأنَّ تلك الطوائف سلمت بها نظريًّا، أو مُكْرَهَةً مع الاحتفاظ بالرفض النفسيّ الذي عَبَّرَ عنه عمر بمقالته عند الصدمة الأولى، والتي أخذت شكل تجسيد وجود النبيّ ﷺ، وجعله حاضرًا على الدوام عند الفقيه والأصوليّ والمتكلم وسائر أهل العلم من خلال ترديد السنَّة وتداولها وتناقلها والعيش فيها؛ لتحقيق ما ذكرنا من الإحساس بعدم الغياب.

ومن هنا فإنَّه ما إن أَطَلَّ عصر التدوين، تدوين الثقافة أو الذاكرة الثقافيَّة الشفويَّة للأمَّة في منتصف القرن الثاني؛ إلا وكان القرآن الكريم مُحيَّدًا بشكل كبير، فهو حَمَّالُ أَوْجُهٍ عند الجماهير، وهو معجزة كبرى، ولكنَّ الحاجة إليه ماسَّة فقط؛ لأخذ مجموعة من النصوص لا تتجاوز مائتين وأربعين آية أو ثلاثمائة وأربعين عند بعضهم، أمَّا فيما عدا ذلك فإنَّ الأحاديث النبويَّة ينبغي أن تكون هي النص المحوريّ الذي تتشكل "الذاكرة الثقافيَّة" من خلال حوارها معه ومع الواقع، فمنها تنبثق الأصول، وتستنبط أنواع الفروع، ويفتى منها في النوازل، ويمكن أن يكتفى بها عن سواها، في حين لا يستغنى عنها بسواها في أي حال من الأحوال.

ونتيجة لهذا كله تقلَّص دور القرآن الكريم في حياة المسلمين واقتصرت علاقة المسلمين به على التلاوة التي يُقْصَدُ منها نَيْلُ الثواب وكسب العبرة، وأصبحت الأحاديث هي المصدر الفعليّ لتكوين العقل المسلم قبل أن يجري تجاوزها -أيضًا- لدى كثيرين للانشغال بمصادر أخرى سموها أدلة حتى بلغوا بها (٤٩) دليلاً أصوليًّا.

لقد كان موقف النبيّ ﷺ في هذا الشأن واضحًا لا لَبْسَ فيه، وهو عدم اتخاذ حديثه كله دينًا عامًّا كالقرآن الكريم، فقد كان هذا الحديث في معظمه مرتبطًا بالضرورة بملابساته الظرفيَّة ومعبرًا مِنْ ثَمَّ عن دلالات أكثر خصوصيَّة من العمومات المطلقة للكتاب التي تستطيع وحدها أن تظل حاكمة على الزمان بما تهيَّأ لها من العموميَّة والإطلاق، وإذا لوحظ في الحديث عالميَّة وشمول، فإنَّما يكون ذلك بارتباط الحديث بآيات الكتاب بحيث يستمد ذلك العموم والكليَّة والإطار الشموليّ من أصله في الكتاب لا بذاته، ومن هنا كانت خشية النبيّ ﷺ من وضع رواياته التفصيليَّة إلى جوار القرآن الكريم، واكتفائه بهذا الكتاب المبيَّن وسنَّته العمليَّة التطبيقيَّة، كما في الصلاة والزكاة والحج وبعض هيئات السلوك، مما شاعت شهرته بين الناس، وانتقل بينهم، ثم عنهم بطريق التواتر المستفيض شأنه في ذلك شأن القرآن الكريم.